

Distr.: General
4 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق

الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع

الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الخامس للخبير المستقل المعني

بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد موريس دي زاياس، المقدم وفقاً لقرار الجمعية

العامة ١٤٩/٧٠.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

** A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

061016 061016 16-13510X (A)



تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

موجز

يركز التقرير على آثار فرض الضرائب على حقوق الإنسان، ويستطلع التحديات التي تواجه النظام الدولي جراء اتساع نطاق تجنّب دفع الضرائب والتهرب الضريبي والاحتيايل الضريبي وتحويل الأرباح الذي يتيسر بالسرية المصرفية ووجود شبكة من الشركات الصورية المسجّلة في ملاذات ضريبية. ويدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات حازمة بما في ذلك عن طريق إنشاء هيئة للأمم المتحدة للتعاون الضريبي، واعتماد اتفاقية للأمم المتحدة معنية بالضرائب، والتخلص التدريجي من الملاذات الضريبية، وتنقيح المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتضمينها التزام الشركات بدفع الضرائب المستحقة عليها، واعتماد ضريبة للمعاملات المالية.

أولاً - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي قرارات تتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(١). وبعد بداية الألفية، شرعت في تناول موضوع إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف^(٢). وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٧٠، ضرورة اضطلاع دول العالم بصورة مشتركة وعلى صعيد متعدد الأطراف بمسؤولية التصدي للمسائل الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم وللأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأكدت أن الجهود الرامية إلى جعل العولمة منصفة وشاملة للجميع دون استثناء يجب أن تشمل وضع سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تتسق مع احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة الفعلية. وأبرزت الجمعية العامة أهمية وضع خطة عالمية شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل إقامة نظام دولي ديمقراطي منصف وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون فيما بين جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، يصحح أوجه التفاوت ويرفع المظالم القائمة ويتيح إمكانية سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢ - ويمثل إقامة نظام عالمي سلمي وعادل شاعراً قديماً للمجتمع الدولي، وبالأخص للجنة حقوق الإنسان^(٣)، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان^(٤)، ومجلس حقوق الإنسان^(٥)، وإجراءاته الخاصة ولجنته الاستشارية^(٦)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٧). فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي أتاحت جميعها تقارير قيّمة. غير أنه مما يدعو للتحسّر أن توصياتها قلما

(١) أبرزها القرار ٣٢٠١ (د-٦)، المتضمّن الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

(٢) انظر على سبيل المثال، القرارات ١٠٧/٥٥ و ١٥١/٥٦ و ٢١٣/٥٧ و ١٦٠/٦١ و ١٨٩/٦٣.

(٣) انظر قراري اللجنة، ٦٤/٢٠٠٤ و ٥٧/٢٠٠٥.

(٤) تقرير المقرر الخاص دانييلو تيريك، بشأن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/Sub.2/1992/16).

(٥) انظر على سبيل المثال، القرار ٥/٢٨.

(٦) تقرير بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان (A/HRC/23/9).

(٧) التقارير السنوية عن الاستثمار على الصعيد العالمي، وتقارير التجارة والتنمية. انظر على وجه الخصوص العنوانين الإلكترونيين التاليين: http://unctad.org/en/PublicationChapters/tdr2014ch7_en.pdf; و http://unctad.org/en/PublicationChapters/wir2015ch5_en.pdf و

أفضت إلى إصلاح شامل ومتواصل في القواعد المالية أو في أنظمة الاستثمار على الصعيد الدولي. ولا يكفي في هذا المجال إجراء تغييرات تجميلية. وقد بات واقعاً على الحكومات بدلاً من الإمعان في التشخيص أن تنهض بعمل جسور ومتصافر.

٣ - ورغم المتانة القانونية النوعية للنظام الدولي لمعاهدات حقوق الإنسان، يفتقر النظام إلى آليات إنفاذ كافية. وحقيقة الأمر أن "الاقتصاد" قلما يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعوزين، إنما يعكس مصالح النخب الذين يقفون عادةً بوجه الإصلاحات. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة أصبحت المنظمة منوطة بولاية تغيير القواعد للتمكين من رفع أولوية حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وتقديمها على الشعارات الاقتصادية. وفي العديد من مؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية وأهداف التنمية المستدامة والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية^(٨)، أقرت الدول بألفاظ بليغة الحاجة إلى إعادة توجيه دفة الاقتصاد؛ لكن التعهدات والقوانين اللينة نادراً ما تحقق النتائج، بل أن المعاهدات الملزمة قانوناً نفسها لا تؤتي أكلها ما لم تقترن بالشفافية والمساءلة والإنفاذ. وقد أعقب إعلان مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩ بأن "عهد السرية المصرفية قد ولى"، اتخذ بعض المبادرات الجيدة وأبرزها إنشاء المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٩) ووضع معيار للتبادل الآلي لمعلومات الحسابات المالية (معياري الإبلاغ المشترك)، غير أن هاتين المبادرتين لم تحدثا إلا انبعاثاً في الملاذات الضريبية^(١٠).

٤ - ويظهر النظام الاقتصادي الدولي الراهن تفاوتاً متنامياً فيما بين الدول، وفي داخلها. وفي حين يتعين أن تتولى الأمم المتحدة صياغة جدول الأعمال العالمي، لا تحدد الجمعية العامة النظام الاقتصادي وإنما تقوم بذلك القوى الاقتصادية الرئيسية والشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية الثلاث - منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد

(٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://unhabitat.org/un-habitat-presents-world-cities-report-to-european-audience/>.

(٩) انظر العناوين الإلكترونية التالية: www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/ftajitsicnetwork.htm و

www.oecd.org/ctp/briberyand-corruption-awareness-handbook-for-tax-examiners-and-tax-auditors- و

www.oecd.org/ctp/crime/effective-inter-%20agency-cooperation-report.pdf و 9789264205376-en.htm

و <http://www.ipsnews.net/2016/08/developing-> و www.oecd.org/tax/crime/Oslo-Dialogue-flyer.pdf و

www.oecd.org/tax/crime/Oslo-Dialogue-flyer.pdf و www.oecd.org/tax/crime/Oslo-Dialogue-flyer.pdf و

(١٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/world/2009/apr/02/g20-summit-tax-havens.

الدولي - التي لم يحدث أن أُدرج أي منها في منظومة الأمم المتحدة^(١١). وقد أزف الوقت لمواءمة سياسات هذه المنظمات الثلاث مع مقاصد المنظمة ومبادئها، والتأكد من أن أعمالها لا تحبط تنفيذ برامج الأمم المتحدة.

٥ - وهناك عقبات نُظمية تحول دون تغيير هذه الحالة، منها عدم التماثل في علاقات القوى؛ وعدم وجود عدالة في فرض الضرائب؛ وانعدام الشفافية والمساءلة؛ والإثراء غير العادل؛ وتفشي الفساد على نطاق واسع^(١٢)، والرشوة؛ والاحتلاس؛ والسرية؛ والتواطؤ فيما بين جماعات الضغط ومكاتب المحاسبة والمكاتب الاستشارية والقانونية، والمصالح المكتسبة للشركات المحلية والشركات عبر الوطنية. ولا بد من التصدي لكل ذلك بالتنفيذ الصارم للقانون الجنائي على الصعيدين المحلي والدولي^(١٣). ويتسبب ذلك في الإضرار بحقوق الإنسان لأنه يحرم الدول من الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان فيما يتعلق بإقامة العدل وصون الهياكل الأساسية وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، ويجول بينها وبين تنفيذ التعهدات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق الحماية البيئية عملاً باتفاق باريس.

٦ - ويسلم الخبير المستقل بأن إقامة نظام دولي ديمقراطي منصف لن يمكن أن يتحقق من دون توافر التمويل الكافي. ومن هنا، باتت الحاجة ماسة لوجود نهج قائم على حقوق الإنسان في فرض الضرائب واتخاذ إجراءات صارمة ضد الاحتيال الضريبي والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية، لأن نقص الإيرادات الضريبية يعوق الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وهناك في هذا الخصوص حاجة لتريليونات الدولارات. وعلى النحو الذي أوضحه الخبير المستقل في التقرير الذي رفعه في عام ٢٠١٤ إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/27/51)، يتمثل أحد السبل لتحرير الأموال في إجراء خفض شديد في النفقات العسكرية. وثمة سبيل آخر هو الحرص على اتباع سياسات شفافة وقابلة للمساءلة في مجالي المالية والميزانية، يؤدي بموجبها الأفراد والشركات المستحق عليهم من الضرائب. وينبغي ملاحظة الاحتيال الضريبي قضائياً والمعاقبة عليه على نحو منهجي، وينبغي أن يعاد توجيه الأموال المصادرة من أنشطة الجريمة والاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة بالأسلحة

(١١) عملاً بالمادتين ٥٧ و ٦٣ من الميثاق. انظر A/HRC/33/40، الفقرة ٦٣.

(١٢) تنص معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن "اكتساب الثروة الشخصية بصورة غير مشروعة يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالمؤسسات الديمقراطية".

(١٣) انظر: Ndiva Kofele-Kale, *The International Responsibility for Economic Crimes: Holding State Officials Individually Liable for Acts of Fraudulent Enrichment* (Routledge, 2006) and Sol Picciotto, *Regulating Global Capitalism* (Cambridge, 2011).

والاقتصاد بالأصناف المعرّضة للانقراض وما إلى ذلك، لتمويل برامج حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً إعادة الأرصد غير المشروعة المملوكة لطبقة أثرياء الفساد إلى بلدانها الأصلية^(١٤). وثمة مصدر آخر للإيرادات يتأتى بفرض ضريبة على المعاملات المالية تقترن بتحقيق ميزة إضافية هي كبح المضاربة وتخفيض التقلب في الأسواق المالية^(١٥).

٧ - وفي تقرير، قدمته المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا إلى الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، ركزت على سياسات المالية والميزانية كمشروع رئيسي في تنفيذ حقوق الإنسان، وبالأخص عند معالجة التفاوت وتوليد الإيرادات لأغراض التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتوفير التعليم وخلق فرص العمل وإقامة الهياكل الأساسية. ورأت أن فرض الضرائب لا بد أن يدعم الحوكمة القوية والمساءلة والمشاركة في الشؤون العامة. ولا بد أيضاً أن تستنير سياسات فرض الضرائب على الصعيدين العالمي والوطني^(١٦). بمبدأي عدم التمييز والمساواة وبواجب التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

٨ - وفي الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، قدم الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خوان بابلو بوهوسلافسكي، تقريراً مرحلياً عن التدفقات المالية غير المشروعة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/HRC/28/60 و Corr.1). ولاحظ الخبير المستقل في تقريره الختامي، وإن كان قد صاغ ملاحظته بطريقة دبلوماسية، ما يلي:

(١٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.thedailybeast.com/articles/2016/05/03/how-the-kleptocrats-12-trillion-heist-helps-keep-most-of-the-world-impooverished.html. وانظر أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣١.

(١٥) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: www.un.org/en/development/desa/news/policy/wess2012.html و www.bbc.com/news/business-15552412.

(١٦) يشمل التجاوز الضريبي، التهرب الضريبي والتحايل الضريبي والممارسات غير القانونية الأخرى، بما فيها الخسائر الضريبية الناجمة عن تدفقات مالية غير مشروعة أخرى، كالرشوة وغسيل الأموال... ويقدر على الصعيد العالمي أن حجم الخسائر الحكومية جراء التهرب الضريبي يبلغ ٣ تريليونات دولار سنوياً... وفي عام ٢٠١١ ضاع على البلدان النامية مبلغ ٩٤٦,٧ بليون دولار بسبب التدفقات المالية غير المشروعة... وحسبما تفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعادل هذه الخسارة سبعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية لذلك العام... وعليه، لا يكون التحايل الضريبي ممارسة بلا عواقب؛ فهو يقلل الموارد التي يمكن أن تتركس للحد من الفقر وإعمال حقوق الإنسان، كما يقي على التفاوت الكبير في الدخل (A/HRC/26/28، و Corr.1، الفقرتان ٥٨ و ٥٩).

”إن المؤسسات المالية التي تسهّل التهرب الضريبي والشركات عبر الوطنية التي تستخدم استراتيجيات التخطيط الضريبي المتجاوز عليها أن تعترف بأن إجراءاتها قد يكون لها تأثيرات سلبية على حقوق الإنسان. وبوسعها أن تبرهن على احترامها لحقوق الإنسان باتباع سياسات ملائمة وتطبيق إجراءات العناية الواجبة وتقديم تقارير عن كل بلد تعمل فيه على حدة، بما في ذلك نشر معلومات عن الضرائب التي تدفعها لهذا البلد. وبالمثل، يجب على المهنيين الذين يتشكل منهم قطاع التخطيط الضريبي كالمحامين والمحاسبين والمصرفيين ومدبري الثروات، أن يتحملوا المسؤولية عن إسهاماتهم في الأضرار الناجمة عن التجاوزات الضريبية“ (A/HRC/3161، الفقرة ٥٦).

٩ - غير أن واضع التقرير الحالي سيتكلم بلغة أكثر تحديداً عن جريمة أصحاب الياقات البيضاء التي تتمتع بقدر عالٍ من الطمس والإفلات من العقاب. والواقع أن البنية الأساسية للوسطاء. بمن في ذلك المستشارون والمكاتب القانونية والمحاسبون وموفرو الخدمات الضمانية العاملون في المجال الضريبي، هي الميسر للتهرب الضريبي والتجنب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود. ولا بد أن تشمل الجهود المبذولة لمعالجة التهرب الضريبي استراتيجيات لمواجهة الوسطاء، الذين يسمون على نحو مغلوط ”الميسرون“ أو ”موفرو الخدمات“.

١٠ - وهذا التقرير هو تقرير مرحلي عن الآثار السلبية المترتبة في النظام الدولي على السياسات غير العادلة في مجالي المالية والميزانية، ويولي الخبير المستقل الاهتمام الواجب فيه لتحليل المهني الذي تجريه المنظمات الحكومية الدولية مثل مركز الجنوب الذي يوجد مقره في جنيف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادئها المسماة ”مفتشو ضرائب بلا حدود“^(١٧)، إضافة إلى البحوث التي تجريها منظمات المجتمع المدني بما فيها رابطة المحامين الدولية^(١٨)، ومنتدى السياسات العالمية^(١٩)، ومنظمة العدالة العالمية الآن^(٢٠) والتحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية^(٢١)، وأوكسفام^(٢٢)، ومركز

(١٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oecd.org/tax/taxinspectors.htm

(١٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ibanet.org/LPD/Taxation_Section/Taxes/Publications.aspx

(١٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.globalpolicy.org/home/272-general/52850-panama-papers-when-tax-abuse-is-human-rights-abuse.html

(٢٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp011216

(٢١) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: www.globaltaxjustice.org/the- و www.globaltaxjustice.org/

www.globaltaxjustice.org/wp-content/uploads/2015/02/UN-world-needs-a-un-global-tax-body-now-Tax-Body-Briefing-for-Government-Delegations-with-Logos.pdf

(٢٢) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: www.oxfam.org.au/wp- و www.oxfam.org/en/tags/tax-havens

www.theguardian.com/world/content/uploads/2016/06/OXF003-Tax-Havens-Report-FA-WEB.pdf

www.theguardian.com/world/content/uploads/2016/06/OXF003-Tax-Havens-Report-FA-WEB.pdf

أوروبا والعالم الثالث^(٢٣)، ومركز موارد حقوق الإنسان والأعمال^(٢٤)، وشبكة العدالة الضريبية^(٢٥)، ومركز بحوث السياسة الاقتصادية^(٢٦)، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية^(٢٧)، ومنظمة التحول^(٢٨)، ومواطنون من أجل العدالة الضريبية^(٢٩)، ومنظمة الشفافية الدولية^(٣٠)، واللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية للشركات^(٣١)، والمبادرة العالمية لتقارير الأداء^(٣٢)؛ ومشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد^(٣٣)، ومؤسسة فريدريتش آيبرت ستيفتنغ^(٣٤)، وتحالف الجنوب^(٣٥)، واللجنة الكاثوليكية لمكافحة المجاعة والتنمية التضامنية للأراضي^(٣٦)، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الفرنسية^(٣٧)، وبرنامج الملاذات والولايات القضائية الضريبية^(٣٨)، وغيرها من المنظمات الأخرى. ويضم الخبر المستقل صوته لأصوات الجماعات والمنظمات الأخرى التي نهضت بمبادرات في هذا المجال، ويدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتصحيح أوجه الظلم

- (٢٣) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: <http://cepr.org/o-development.pdf>، www.cetim.ch/wp-content/uploads/Right-t و www.cetim.ch/wp-content/uploads/report_10.pdf.
- (٢٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://business-humanrights.org/en/tax-avoidance-0>.
- (٢٥) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.taxjustice.net/topics/inequality-democracy/human-rights/.
- (٢٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://cepr.org/>، http://cepr.org/active/publications/discussion_papers/، http://cepr.org/discussion_papers/discussion_papers.php?dpno=8570.
- (٢٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.cesr.org/section.php?id=229، http://www.cesr.org/downloads/Tax_Evasion_ETOs_2014.pdf.
- (٢٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.shiftproject.org/article/tax-abuse-business-and-human-rights-issue.
- (٢٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://ctj.org/ctjreports/2015/10/offshore_shell_games_2015.php#.V4Otlf97IU.
- (٣٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.transparency.org/glossary/term/tax_haven.
- (٣١) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.icrict.org/declaration/.
- (٣٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.globalreporting.org/Pages/default.aspx.
- (٣٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.occrp.org/en/daily/5133-unaoil-leaks-investigation-spotlights-global-oil-industry-bribes-for-contracts-scandal.
- (٣٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: library.fes.de/pdf-files/iez/global/04669.pdf.
- (٣٥) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.alliancesud.ch/en/publications/downloads/5769_alliancesud_news_nr%2079_GzD.pdf.
- (٣٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://ccfd-terresolidaire.org/infos/partage-des-richesses/paradisfiscaux/>.
- (٣٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.secours-catholique.org/actualites/sur-la-piste-des-banques-francaises-dans-les-paradis-fiscaux.
- (٣٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.stopparadisfiscaux.fr.

البين الذي يديمه تجنّب دفع الضرائب المنهج عن طريق الملاذات الضريبية التي تستنزف تريليونات الدولارات من اقتصادات بلدان كثيرة، بما فيها البلدان النامية.

١١ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قدم ما يربو على ٣٠٠ من الاقتصاديين والقانونيين المُرزيين نداءً للحكومات للعمل في سبيل تحقيق الشفافية الضريبية. وقد رأى أوليفر بلانشارد وأنغوس دايتون ونورا لوستينغ وتوماس بيكيتي أن الملاذات الضريبية لا تخدم أي غرض اقتصادي ودعوا إلى وجوب وضع حد لها. ونادوا على وجه التحديد بأن تقوم الحكومات باعتماد قواعد عالمية تلزم الشركات بالإبلاغ علناً عن أنشطتها الضريبية في كل بلد تعمل فيه، وأن تتأكد من أن جميع الأقاليم تُفصح علانية عن المعلومات المتعلقة بالمالك الحقيقيين للشركات والصناديق. ”ووفقاً لأظهرته ملفات بنما وسواها مما كُشف عنه مؤخراً، تغذّي السرية التي تيسرها الملاذات الضريبية الفساد وتدمر قدرة البلدان على تحصيل المستحق لها من الضرائب“^(٣٩).

١٢ - وحسبما ذهب إليه المستشار الخاص للأمين العام المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، جيفري ساش، فإن ”الملاذات الضريبية لا تحدث من تلقاء نفسها. ولم تصبح جزر فيرجن البريطانية ملاذاً للضرائب والسرية نتيجة جهود بذلتها هي، إنما أنشئت هذه الملاذات كاختيار متعمد للحكومات الكبرى وبخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في شراكة مع كبريات المؤسسات المالية والحاسبية والقانونية التي تتولى نقل الأموال“^(٤٠).

١٣ - ويكمن جزء من المشكلة في شعارات الأصولية السوقية والاعتقاد في الحاجة إلى تحرير الأسواق المالية لأن مآل ذلك إفادة الجميع في نهاية المطاف، بمن في ذلك الفقراء. ورغم عدم وجود براهين عملية تساند هذه الحجة، أفلحت الشركات عبر الوطنية ومعها فاحشو الثراء في خلق بيئة تمكينية للسلب المنهج للمجتمع. وأدى التواطؤ بين كبرى المصارف العالمية وكبريات المكاتب القانونية المتخصصة والمكاتب الاستشارية والحاسبية إلى نشوء نظام عالمي مصمم لإخفاء الأموال وتجنّب دفع الضرائب باستخدام هياكل مغلّفة بالسرية قائمة في الخارج. لكن ذلك ليس بالأمر الأخلاقي، ولا بد أن تنظر إليه الرابطات المهنية وكليات القانون والأعمال بهذا الوصف. إلا أنه بدلا من حظر أنشطة تتعارض بشكل بين مع السلوك

(٣٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: [www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-05-09/tax-havens-](http://www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-05-09/tax-havens-serve-no-useful-economic-purpose-300-economists-tell)

[serve-no-useful-economic-purpose-300-economists-tell](http://www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-05-09/tax-havens-serve-no-useful-economic-purpose-300-economists-tell)

وانظر أيضاً <https://panamapapers.icij.org/>؛ ودفاعاً عن الملاذات الآمنة انظر العنوان الإلكتروني التالي:

www.internationalman.com/articles/the-moral-case-for-tax-havens

(٤٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: [www.theguardian.com/world/2016/may/09/tax-havens-have-no-economic-](http://www.theguardian.com/world/2016/may/09/tax-havens-have-no-economic-justification-say-top-economists)

[justification-say-top-economists](http://www.theguardian.com/world/2016/may/09/tax-havens-have-no-economic-justification-say-top-economists)

الحميد^(٤١) وقد تصل إلى حد المؤامرة، أو حتى إلى أن تكون أحد أشكال الاحتلاس، انهمكت البلدان فيما بينها في نوع من المنافسة المدمرة للذات لكي تحقق سبق في تهيئة الاختصاص القضائي الذي يقدم أكبر قدر من تسهيلات السرية. وقد أصبحت الحالة بمثابة صفقة تغتنمها مكاتب المحاماة والمحاسبة وبانت تسمم الصحة المالية لكثير من البلدان، وبالأخص مع اتساع نطاق العولمة المالية الذي شهدته ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. لقد بات نقل الأنشطة التجارية إلى الخارج ظاهرة تفسد الأسواق والاستثمارات وتشوهها، واشكلها بطرق تبعدها عن كل ما له صلة بالكفاءة^(٤٢).

١٤ - ويمثل الإبلاغ عن المخالفات إحدى الوسائل الأشد فعالية في تسليط الضوء على الفساد. ويعود الفضل لإفصاحات المبلغين عن المخالفات في بدء النقاش العام المتعلق بالملاذات الضريبية، مما يوفر زخماً من أجل إحداث التغييرات التشريعية للتخلص من الولايات القضائية التي تأخذ بالسرية. لكن المبلغين عن المخالفات يدفعون عادةً ثمناً باهظاً. وينبغي أن تكون روح التطلع إلى إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف هي الدافع إلى اعتماد تشريع يحمي المبلغين عن المخالفات والشهود من التعرض للانتقام وتزويدهم بمسارات سهلة لتقديم إفصاحاتهم. وقد نشرت منظمة الشفافية الدولية تقريراً عن قوانين حماية المبلغين عن المخالفات^(٤٣)، وتضمنت دراسة أجرتها مؤخراً عدة مؤسسات بعنوان "قوانين حماية المبلغين عن المخالفات في بلدان مجموعة العشرين: أولويات للعمل" تحليلاً لحالة قواعد حماية

(٤١) انظر: Alfred Verdross, "Forbidden treaties in international law", *American Journal of International Law*, vol. 31, No. 4 (Oct. 1937), pp. 571 ff; A. Verdross, "Les principes généraux du droit et la jurisprudence internationale", *Collected Courses of the Hague Academy of International Law*, vol. 52 (1935), pp. 195-249; Olivier Corten and Pierre Klein, eds., *The Vienna Convention on the Law of Treaties: A Commentary*, Volume I (Oxford University Press, 2011), p. 146; and Robert Kolb, *The International Court of Justice* (Oxford University Press, 2013), p. 81؛ وثمة معيار أخلاقي أدنى للمعاهدات يجعل أي معاهدة تتسبب في تقويض النظام العام أو تكون على نحو آخر مخالفة للأخلاق الحميدة، باطلة، أي إذا حالت دون أداء المهام المعترف بها عالمياً للدولة المتحضرة كصون الأمن العام والاهتمام بالرفاه البدني والروحي للمواطنين وحماية الحدود الوطنية انظر: Bruno Simma, "The contribution of Alfred Verdross to the theory of international law", *European Journal of International Law*, vol. 6 (1995), pp. 33-54; and Gleider Hernandez, "A reluctant guardian: the International Court of Justice and the concept of 'international community'", *British Yearbook of International Law*, vol. 83, No. 1 (2012). See also Sir Hersch Lauterpact on "overriding principles of international law" in *Yearbook of the International Law Commission 1953*, vol. II (United Nations publication, Sales No. 59.V.4, Vol. II), p. 155; Alexander Orakhelashvili, ed., *Research Handbook on the Theory and History of International Law* (Elgar, 2011); and <https://law.wustl.edu/SBA/upperlevel/International%20Law/IntLaw-Mutharika2.pdf>

(٤٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://hack.tion.free.fr/mvtsoc/Attac/www.attac.org/fra/toil/doc/oxfam2.htm>

(٤٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.transparency.org/topic/detail/whistleblowing/

المبّلغين عن المخالفات ووقفت على عديد من أوجه القصور الخطيرة التي تعتورها، وبخاصة عدم إتاحة قنوات مجّهلة للعاملين للإبلاغ خفية عن المعلومات الحساسة^(٤٤). وقد فضحت "تسريبات لكسمبرغ" و "تسريبات سويسرا" وملفات بنما على الملاء الطريقة التي تيسّر بها السرية المالية الفساد، عندما يكون بمسّطاع الأفراد والشركات التستر وراء طبقات من الشركات والصناديق والمؤسسات المجّهلة الهوية.

١٥ - وفي الفترة التي أعقبت تقديم الخبير المستقل تقريره لعام ٢٠١٥ إلى الجمعية العامة، بعث برسائل إلى الدول واستبيانات إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وشارك في مؤتمرات دولية وندوات أكاديمية ومناسبات جانبية للأمم المتحدة على النحو الذي فصله في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/33/40).

ثانياً - حقائق وتبعات

١٦ - تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الملاذ الضريبي بأنه "بلد لا تُفرض فيه ضريبة أو تُفرض ضريبة منخفضة، وتستخدمه الشركات لتجنّب دفع ضرائب تكون بخلاف ذلك مستحقة الدفع في بلد تُفرض فيه ضريبة مرتفعة ... وتتسم الملاذات الضريبية بالسّمات الرئيسية التالية: عدم وجود ضريبة أو وجود ضريبة رمزية فقط؛ قلّة التبادل الفعال للمعلومات؛ انعدام الشفافية في تطبيق الأحكام التشريعية والقانونية والإدارية"^(٤٥). وفي وقت لاحق أنشأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، وطبقت عملية قوية لاستعراض الأقران تعمل بتصنيفات لتحديد درجة الامتثال للمعايير الدولية في مجال الشفافية الضريبية^(٤٦).

(٤٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.transparency.de/fileadmin/pdfs/Themen/Hinweisgebersysteme/

.Whistleblower-Protection-Laws-in-G20-Countries-Priorities-for-Action.pdf

(٤٥) انظر العنواين الإلكترونيين التاليين: www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm

و www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/oxfam_paper_-_final_version_06_00.pdf

(٤٦) للاطلاع على قائمة بالولايات القضائية التي تأخذ بالسرية، مما فيها قائمة تخص "الملاذات الضريبية غير

المتعاونة" انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oecd.org/countries/monaco/listofunco-operativetaxhavens.htm

وللاطلاع على قوائم أخرى انظر العناوين الإلكترونيات التالية: www.imf.org/external/NP/ofca/OFCA.aspx

و www.gao.gov/assets/290/284522.pdf و www.bis.org/statistics/dsd_cbs.pdf

١٧ - وتُقدّم شبكة كفالة العدالة للمبلّغين عن المخالفات التعريف التالي: "بلد (أو إقليم) تجعله قوانينه جذاباً كملجأ آمن للأموال الأجنبية"^(٤٧).

١٨ - وحسبما ترى شبكة العدالة الضريبية يوجد ما يربو على المائة من "الولايات القضائية التي تأخذ بالسرية" وهو مصطلح يفضّل استخدامه على استخدام تعبير الملاذات الضريبية الذي لا يوجد بشأنه تعريف يستند إلى معايير قابلة للتحقق الموضوعي. ويُظهر التحليل العالمي الذي أجرته الشبكة وجود نطاق من السرية المالية في معظم الولايات القضائية التي أُخضعت للتقييم، ويرى أن المطلوب هو إصلاح النظام وليس التطلع إلى وجود ولايات قضائية "غير إشكالية".

١٩ - وتذهب شبكة العدالة الضريبية أيضاً إلى أن ما يقدر بما بين ٢١ و ٣٢ ترليون دولار من الثروة المالية الخاصة موجودة في الخارج، غير خاضعة للضرائب أو لضرائب خفيفة في ولايات قضائية تأخذ بالسرية منتشرة حول العالم. ويقدر حجم الإيرادات الضائعة بما قيمته ١٩٠ بليون دولار سنوياً^(٤٨). ووفقاً لتقدير الأونكتاد، فإن تكلفة ذلك على البلدان النامية تتجاوز ما يربو على ١٠٠ بليون دولار سنوياً.

٢٠ - ويصنّف مؤشر قياس السرية المالية الذي تعمل به شبكة العدالة الضريبية الولايات القضائية بحسب درجة ما تتيحه من السرية وحجم أنشطتها المالية في الخارج (انظر المرفق). وتحتل قمة قائمة الولايات القضائية المدرجة في مؤشر عام ٢٠١٥ ثلاثة من هذه الولايات هي سويسرا، وهونغ كونغ بالصين^(٤٩)، والولايات المتحدة^(٥٠). وتتضمن الولايات القضائية البارزة الأخرى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأقاليمها فيما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج، ولكسمبرغ وهولندا وبلجيكا ومالطة^(٥١)، وقبرص وسنغافورة وليبيريا^(٥٢) وبنما.

(٤٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://whistleblowerjustice.net/what-is-a-tax-haven/>.

(٤٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Price_of_Offshore_Revisited_120722.pdf.

(٤٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.scmp.com/business/markets/article/1880426/crackdown-caribbean-tax-havens-surprise-boon-hong-kong.

(٥٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2016-01-27/the-world-s-favorite-new-tax-haven-is-the-united-states.

(٥١) انظر العناوين الإلكترونيين التاليين: www.independent.com.mt/articles/2016-06-12/local-news/Malta-is-the

www.oxfam.org/EU-s-number-four-corporate-tax-haven-Oxfam-International-6736159237

en.pressroom/pressreleases/2013-05-22/tax-private-billions-now-stashed-away-havens-enough-end-extreme

(٥٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.financeuncovered.org/investigations/liberia-americas-outpost-financial-secrecy/.

٢١ - وحسب إفادات شبكة العدالة الضريبية تقدر التدفقات المالية غير المشروعة العابرة للحدود بمبلغ ١,٦ تريليون دولار سنوياً، يتضاءل بجانبها مبلغ ١٣٥ بليون دولار الذي يكرّس على الصعيد العالمي سنوياً لأغراض "المعونة الأجنبية". ويقدر أنه منذ سبعينيات القرن الماضي ضاع على البلدان الأفريقية وحدها ما يربو على تريليون دولار في شكل هروب لرأس المال، فيما يقل حجم ديونها الخارجية الإجمالي عن ٢٠٠ بليون دولار. وإذا تناولنا المسألة من هذا المنظور، تكون أفريقيا مفضلاً رئيسياً للعالم، لكن أصولها المالية موجودة بأيدي نخبة ثرية تختم بالسرية في الخارج، بينما يتحمل الديون سكان يعانون عملياً من الفقر المدقع. وهناك أيضاً بلدان أوروبية كالليونان وإيطاليا والبرتغال عانت لسنوات طويلة من عقود من التهرب الضريبي بالاستعانة بسرية الخارج.

٢٢ - وحسب تقديرات الاقتصادي غابرييل زوكمان، من جامعة كاليفورنيا، بيركلي - يكلف التهرب الضريبي الحكومات زهاء ٢٠٠ بليون دولار سنوياً^(٥٣).

٢٣ - ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتسبب المخططات المختلفة التي تفضي إلى تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في وقوع خسائر عالمية في ضريبة دخول الشركات تتراوح بين ١٠٠ و ٢٤٩ بليون دولار سنوياً^(٥٤).

٢٤ - وتقدر أوكسفام أن الشركات التابعة للولايات المتحدة تخفي ١,٣ تريليون دولار على الأقل في الملاذات الضريبية^(٥٥). وتشير عملية نقل الأرباح التي تجريها الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للولايات المتحدة إلى أن ما بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من الأرباح العالمية تُنقل إلى ولايات قضائية لا يوجد فيها نشاط اقتصادي حقيقي مناظر.

٢٥ - وتستضيف الملاذات الضريبية حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر^(٥٦).

(٥٣) انظر: *The Hidden Wealth of Nations, the Scourge of Tax Havens* (University of Chicago, 2015).

(٥٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2016/may/10/were-losing-240bn-a-year-to-tax-avoidance-who-really-ends-up-paying

(٥٥) انظر العناوين الإلكترونية التالية: www.theguardian.com/world/2016/apr/14/us-corporations-14-trillion-hidden-tax-havens-oxfam و www.oxfamamerica.org/static/media/files/Broken_at_the_Top_4.14.2016.pdf و www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/oxfam_paper_-_final_version__06_00.pdf. وتفيد التقارير باحتفاظ شركة آبل بمبلغ ١٨١ بليون دولار، و جنرال إلكتريك بمبلغ ١١٩ بليون دولار، وميكروسوفت بمبلغ ١٠٨ بلايين دولار في الخارج.

(٥٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://tax.network/ddharmapala/what-problems-and-opportunities-are-created-by-tax-havens/>

٢٦ - وتستعين بالملاذات الضريبية إحدى وخمسون شركة من الشركات الست والثمانين التي اقترضت أموالاً في عام ٢٠١٥ من فرع الإقراض الخاص بالبنك الدولي لتمويل استثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء^(٥٧).

ثالثاً - العقبات والممارسات الفاسدة

٢٧ - تشكل التورية اللفظية عقبة بوجه الإصلاح، لأن كثيراً من السياسيين والمشرعين ورجال الأعمال والمستثمرين والشركات عبر الوطنية والصحفيين بل حتى عامة الناس "لا يشعرون" بأن نشاط الأعمال التجارية يمكن أن يكون ساماً لحقوق الإنسان العائدة لبلايين البشر. وهم ينظرون إلى الأعمال التجارية باعتبارها مفيدة دائماً، ويشار بشكل مخفف إلى المتلاعبين بالضرائب بمسمى "المعاونون القانونيون". ويغيب عن كثير منهم أن يدرك مباشرة أن "الملاذات الضريبية" أو "الملاجئ" هي محطات للفساد ويؤيدون أشكالاً مريبة "لتعظيم الاستفادة الضريبية" باعتبارها "قانونية" تماماً رغم أن الكثير منها يعد أنشطة ملتبسة يمكن بغير ذلك أن تشكل غشاً أو احتيالاً أو تآمراً ضريبياً. وإلا كيف يكون بمستطاع المرء أن يجد تسميته للتواطؤ بين جماعات مصالح الأعمال والسياسيين ومحامبي الضرائب والمصارف والمكاتب المحاسبية والاستشارية سعياً إلى تشكيل نظام مختلف كلاً من القوانين الضريبية الخاصة و"الحوافز" والثغرات التي لا تخدم أي غرض اقتصادي أو تسهم في خلق الوظائف، إنما تتيح للشركات بدلاً من ذلك أن تحتال على الحكومات في مجال الإيرادات الضريبية؟ أن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تخلو من أي حكم بشأن التزام الأعمال التجارية بدفع المستحق عليها من الضرائب. ولا ترد فيها أي إشارة إلى التهرب الضريبي أو الغش الضريبي أو الملاذات الضريبية. بل لا توجد حتى إشارة إلى ذلك في تعليقات رابطة المحامين الدولية^(٥٨)، وكأن الأعمال التجارية معفاة من التزامات حقوق الإنسان في الميدان الضريبي. وربما أمكن أن يجري في المبادئ التوجيهية تفسير هذا الالتزام في إطار إرشادات "إيلاء العناية الواجبة"، إلا أنه يستحق أن يشار إليه في مادة منفصلة ولو لمرة واحدة.

(٥٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-04-11/majority-world-banks-private-investments-go-companies-have.

(٥٨) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: https://business-humanrights.org/sites/default/files/documents/IBA_Practical_Guide.pdf و www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=c9bd50c6-c2b3-455b-b086-a7efbfe1f6a5.

٢٨ - ويتسبب استغلال الثغرات الذي توجهه صناعة منظّمة لتجنب دفع الضرائب تهيمن عليها أربعة مكاتب للمحاسبة (ديلويت، وبريس ووتر هاوس كوبرز، وكيه. بي. إم. جي، وإرنست ويونغ) تتمثل بها بشراة شركات أخرى، في آثار كارثية على حقوق الإنسان. وحسبما وثقته التقارير "فأما تحدد المعايير على النحو الذي يناسبها... وتعمل في تواطؤ مع المديرين التنفيذيين للشركات من أجل زيادة مكافأهم بالمبالغة في قيمة المساهم على حساب الاستثمار والمصالح الاجتماعية والبقاء في الأجل الطويل". ولا يعكس هذا السلوك فحسب نهجاً فحماً متسماً بالأناية لأنشطة أعمال مدفوعة بتحقيق الأرباح قصيرة الأجل، بل يؤدي أيضاً، وهو الأكثر أهمية، إلى تقويض الديمقراطية ورفاه الناس على نحو خطير. وحيث يحرم هذا النهج الحكومات من الموارد الضرورية لتزويد الناس بالرعاية الصحية والتعليم والأمن والاحتياجات الأساسية الأخرى، يدفع بالعديد منها إلى "نقل الضرائب عن كاهل الشركات العملاقة والنخبة الثرية ووضعه على عاتق العمل والاستهلاك والمدخرات، مما يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية لعوام الناس والتسبب في وقوع الأزمات الاقتصادية" (٥٩).

٢٩ - وثمة عقبة أخرى تتمثل في الشعور الزائف بالأمن بوجود "جهة ما تعمل من أجل حل المشاكل"، نابع من وجود منظمات من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي اجتماع عُقد في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ذكرت ممثلة الفريق المعني بتمويل التنمية أن "البلدان الغنية [تجتمع معاً] في الغرف المغلقة وتتخذ قرارات بشأن ما تسميه القواعد الضريبية العالمية" (٦٠). وقد لاحظت أن عملية التنسيق الراهنة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنسجم "بطابع غير ديمقراطي مفرط" وأن القواعد توضع في غير صالح البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، ووفقاً لقواعد المنظمة، عندما تعمل شركة في أكثر من بلد واحد يتعين عليها أن تدفع الضرائب في البلد الذي يوجد فيه مقرها

(٥٩) انظر: Austin Mitchell and Prem Sikka, *The Pin-Stripe Mafia: How Accountancy Firms Destroy Societies* (Association for Accountancy and Business Affairs, 2011)؛ وتنصح مكاتب المحاسبة الشركات عبر الوطنية والأفراد فاحشي الثراء بكيفية هيكلية حساباتهم من أجل تقليل الضرائب إلى أدنى حد وتضغط على الحكومات والمنظمات فوق القومية للإبقاء على الثغرات مفتوحة أمام الشركات عبر الوطنية وغلق الباب أمام الشفافية وصياغة أساليب احتيالية جديدة لتجنب دفع الضرائب، وتقدم مشورة للحكومات بشأن قواعد ضريبية جديدة تضمن الإبقاء على امتيازات الشركات عبر الوطنية أو زيادتها، وتؤثر على نحو غير ديمقراطي في وضع قانون الضرائب، وتنخرط في ممارسات الباب الدوار وتعمل كواجهة شبه قانونية للملاذات الضريبية وتمول مراكز البحث لصياغة إطار للمناقشة الضريبية يدفع إلى سباق يستهدف الوصول بالضرائب إلى أدناها. انظر أيضاً Jim Cousins, Austin Mitchell and Prem Sikka, *Race to the Bottom: The Case of the Accountancy Firms* (Association for Accountancy and Business Affairs, 2004).

(٦٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ipsnews.net/2016/04/developing-countries-left-out-of-global-tax-decisions/

الرئيسي. ويحايي ذلك البلدان الأعضاء في المنظمة التي توجد فيها عادةً المقرات الرئيسية للشركات، ولا تفيد البلدان النامية التي تنجز فيها الشركات الجوانب الأكبر من عملياتها. ودرءاً لهذه الحالة، حثت مجموعة الـ ٧٧ والصين التي تمثل ١٣٤ من الدول الأعضاء، الأمم المتحدة على القيام بدور أكبر في التعاون الضريبي العالمي، دافعة بأن ذلك يقوي التعاون الدولي في هذا الميدان ويتيح للبلدان، بما فيها البلدان النامية، التمتع بنفس فرصة البت في القضايا المتصلة بالمسائل الضريبية. لكن هذا الاقتراح رفض لسوء الطالع في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وهو ما أدى إلى تثبيت سيطرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المسائل الضريبية العالمية. ويشعر المراقبون بأن استبعاد أكثر من مائة من البلدان النامية من العمليات المهمة لوضع القواعد هو سبب تحول النظام الضريبي العالمي إلى نظام "مجزأً يعتوره الخلل غير لائق لتلبية احتياجات العالم النامي"^(٦١). ويستهدف الإطار الذي جرى إطلاقه مؤخراً بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، التصدي لهذه النقطة.

٣٠ - وفي غضون ذلك، أصبحت المدفوعات الربعية في إطار الشركات وسيلة مفضلة لتجنب الضريبي المتجاوز. ولا بد من اعتماد تشريع يحظر هذا النوع من الترتيبات المختلفة التي تجري في إطار الشركات ولا طائل من ورائها سوى حرمان الدولة من إيراد ضريبي مشروع^(٦٢). وربما يكون المنتدى الاقتصادي العالمي هو المكان المناسب لمناقشة هذه المسائل، غير أن بعض اللاعبين الكبار لا يزالون يزدنون بفراديسهم المالية، وسيسعون من ثم إلى تعطيل حرمانهم منها^(٦٣).

ألف - ملفات بنما

٣١ - في نيسان/أبريل ٢٠١٦، كشف الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين^(٦٤) الستار عن ملفات بنما التي تتألف من قرابة ١٢ مليون وثيقة مسربة تعرض بالتفصيل المعلومات المالية للشركات الصورية والملاذات الضريبية العائدة إلى مكتب قانوني واحد موجود في بنما، كاشفة الغطاء عن قمة جبل الجليد لتجنب دفع الضرائب

(٦١) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.globaltaxjustice.org/the-world-needs-a-un-global-tax-body-now/.

(٦٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.alliancesud.ch/en/publications/downloads/5769_alliancesud_news_nr%2079_GzD.pdf.

(٦٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ipsnews.net/2005/01/world-economic-forum-corporations-in-search-of-paradise-fiscal-that-is/.

(٦٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://panamapapers.icij.org/> و www.cesr.org/article.php?id=1834 .Center for Economic and Social Rights, when Tax abuse is Human Rights Abuse

والتهرب الضريبي وطبقة أثرياء الفساد. وربما يتساءل المرء عن كمّ من المكاتب القانونية الأخرى في كمّ من الولايات القضائية الأخرى التي تأخذ بالسرية، تفعل الشيء نفسه. وربما نتاح إجابات على هذه الأسئلة في قاعدة البيانات القابلة للبحث، التي نشرها الاتحاد الدولي للصحفيين المستقلين في أيار/مايو ٢٠١٦ وتشمل ٤٨٨ ٢١٤ كياناتاً موجوداً في الخارج منشأً في ٢١ ولاية قضائية، تمتد من نيفادا حتى هونغ كونغ بالصين، إلى جزر فيرجن البريطانية^(٦٥).

٣٢ - إن ثمة تقارباً بين مصالح الأقوياء الذين يعملون يداً بيد لاستغلال أي ثغرات في قوانين الضرائب وإنشاء كيانات مريبة وشركات صورية لا تخدم أي غرض اقتصادي أو مشاريعي؛ ومأربهم الأساسي هو إخفاء ثروات ضخمة بما فيها ثروات طبقة أثرياء الفساد في العالم النامي الذين فُهبوا بلدانهم^(٦٦). وفي بعض الأحوال استُخدمت هذه الكيانات لغسل الأموال التي تولدت عن أنشطة تحوطها الشكوك. وقد أسهمت هذه الممارسات في زيادة حدة التفاوت الاقتصادي. وليست ملفات بنما أمراً يتعلق بنما، أو بمكتب موساك فونسيكا القانوني^(٦٧)، بل بالشبكة العالمية للولايات القضائية التي تأخذ بالسرية.

٣٣ - وفي رد على الاستبيان المرسل من الخبير المستقل^(٦٨) بشأن أثر التهرب الضريبي والملاذات الضريبية على حقوق الإنسان، أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما يلي:

قد يكون سهلاً التركيز على الأنباء السيئة التي جاءت بما ملفات بنما والتسريبات الأخرى، غير أنه من المهم أيضاً الإقرار بالأنباء الطيبة. فمن الواضح من المعلومات التي أتت أن الخطوات التي يتخذها المجتمع العالمي في تناوله لمسألة شفافية معلومات الملكية، بدأت تأتي مفعولها. فالأرقام التي يقدمها الاتحاد الدولي للصحفيين المستقلين تظهر، على سبيل المثال، أن عدد شركات الأسهم لحاملها التي أسستها شركة موساك فونسيكا أخذ في التناقص منذ بعض الوقت، حتى بلغ صفرًا في عام ٢٠١٥. كما أن جميع الولايات القضائية التي استُخدمت في إنشاء هذه الشركات

(٦٥) انظر العناوين الإلكترونية التالية: <https://panamapapers.icij.org/blog/20160509-offshore-database-release.html>

و <https://offshoreleaks.icij.org/nodes/61034> و https://www.icij.org/offshore#_ga=1.183963814.1052794772.1467974903

(٦٦) انظر سلسلة مقالات الاتحاد الدولي للصحفيين المستقلين بخصوص الصفقات السرية في أفريقيا، وهي متاحة في العنوان الإلكتروني التالي: <https://panamapapers.icij.org/>

(٦٧) في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أفادت صحيفة النيويورك تايمز بإلقاء القبض في جنيف على أحد العاملين في مكتب موساك فونسيكا، للاشتباه في قيامه بالإبلاغ عن المخالفات. انظر العنوان الإلكتروني التالي:

www.counterpunch.org/2016/04/18/panama-and-the-criminalization-of-the-global-finance-system/

(٦٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/IntOrder/Pages/IEInternationalorderIndex.aspx

إما جمّدت شركات الأسهم لحاملينها، بما في ذلك بنما نفسها التي جمّدتها في عام ٢٠١٥، أو لجأت، مثلما حدث في سيشيل، إلى إلغاء شركات الأسهم لحاملينها كليةً. ويُظهر كل ذلك أننا على الدرب الصحيح وأن المراكز المالية حول العالم تستجيب للبيئة الجديدة بإجراء تحسينات مستمرة في مجال الشفافية الضريبية. ويبقى المطلوب تحقيقه هو التأكد من تنفيذ أهداف الشفافية الضريبية العالمية وتبادل معايير المعلومات على نحو كامل.

٣٤ - وحتى الآن، أمكن التخفيف بشكل ملفت من تبعات فضيحة ملفات بنما. ولم يقدم سوى رئيس واحد استقالته، هو رئيس وزراء آيسلندا^(٦٩). وعلى ما يبدو، ومثلما يحدث في الأحوال الأخرى التي تنطوي على تجاوزات أصحاب الياقات البيضاء، لا يزال الإفلات من العقاب مستمراً. وقد لاحظ المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، مانيا كيا، في ختام زيارة رسمية أجراها للولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٦ أن مصرفي وول استريت هبوا بلايين الدولارات عبر خطط ملتوية وخرّبوا ماليات الملايين من الأمريكيين وأثقلوا كاهل دافعي الضرائب بفاتورة إنقاذ هائلة. وأضاف أنه لم يسمع حتى الآن أي اقتراح بشأن "الحرب على لصوصية وول استريت" (على غرار "الحرب على المخدرات")^(٧٠).

باء - الملاذات الضريبية والفساد

٣٥ - في آذار/مارس ٢٠١٦، نشرت صحيفة هوفينغتون بوست نتائج شهر كامل من التحقيقات بخصوص شركة يونا أويل، وهي شركة مقرها موناكو مسجلة في ملاذ ضريبي هو جزر فيرجن البريطانية. وقد أفيد بأن يونا أويل ومقاوليها من الباطن قدموا رشاًوى موظفين أجانب لمساعدة كبريات الشركات المتعددة الجنسيات على الفوز بالعقود، على النحو الذي تظهره عشرات الآلاف من الوثائق الداخلية للشركة. "وتصور التحقيقات عمق تورط كبريات الشركات الغربية في الفساد في الخارج. وتوضح أن هذه الشركات بتمكينها

(٦٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/world/2016/apr/05/iceland-prime-minister-resigns-over-panama-papers-revelations.

(٧٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20317&LangID=E.

للفساد إنما تغذي نوعية عدم الاستقرار السياسي التي تشجع نمو حركات التمرد، على شاكلة الحركة التي تصف نفسها بالدولة الإسلامية^(٧١).

٣٦ - وتميط فضيحة رشوة شركة يونا أويل اللثام عن نمط منهجي لتقديم الرشاوى من جانب العديد من الشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى مسائل الفساد، تشير هذه الفضيحة مسائل التهرب من الضرائب، لأنه لا يُفترض أن يجري الإبلاغ عن الرشاوى أو إخضاعها للضرائب. فأين ينتهي المطاف بهذه الأموال؟ وحسبما تزعم المعلومات المسربة، مُنحت عقود حكومية تقدر بـ ١١١١١ دولارات لشركة رولزرويس البريطانية، وشركة هاليبورتن المتعددة الجنسيات التابعة للولايات المتحدة، وشركة ليغتون هولدنغ الاسترالية، وشركتي سامسونغ وهونداي التابعتين لكوريا الجنوبية، مقابل الرشاوى التي دُفعت باسم هذه الشركات. وقد استهل مكتب التحقيقات الاتحادي ووزارة العدل في الولايات المتحدة وسلطات مكافحة الفساد في استراليا والمملكة المتحدة تحقيقاً مشتركاً في فضيحة ”الرشاوى مقابل العقود“.

جيم - فن خلق ”واقع زائف“: مخططات مبتكرة لكبرى مكاتب المحاسبة

٣٧ - حصل الاتحاد الدولي للصحفيين المستقلين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من أحد مصادره على آلاف الوثائق المسربة التي تميظ اللثام عن شبكة معقدة لتجنب دفع الضرائب مقرها لكسمبرغ.

٣٨ - وتمثل المكاتب العالمية للمحاسبة العقل المدبر للأعمال المصرفية في الخارج. وتورد صفحة الاتحاد الدولي للصحفيين المستقلين هذه الرواية: لأكثر من عقد من الزمان، ساعدت شركة برايس هاوس ووتر كوبرز شركة كاتربلر على نقل الأرباح التي حققتها في الولايات المتحدة إلى شركة صغيرة تابعة لها مقرها سويسرا. ورغم أن الموردون كانوا يرسلون قطع الغيار إلى الولايات المتحدة ثم يعاد شحنها من المخازن إلى الوكلاء المستقلين، قيّد الفرع التابع للشركة في سويسرا الأرباح، ودفع عنها ضرائب شركات تقل عن ٦ في المائة سنوياً، وهي نسبة تقل بكثير عن معدل ٢٩ في المائة التي يتعين أن تدفعها كاتربلر في الولايات المتحدة. وبحلول عام ٢٠٠٨، ساور الشركاء في مكتب المحاسبة القلق من إمكان تعرض هذه الاستراتيجية للافتضاح جراء قرار كاتربلر نقل بعض المديرين إلى الولايات المتحدة، وهو نقل قد يتبعه تسليط الضوء على البصمة المحدودة لنشاط قطع الغيار في سويسرا. وقد كتب أحد الشركاء في برايس هاوس ووتر كوبرز ممن ساعدوا في تصميم خطة وفورات الضرائب إلى

(٧١) انظر العنواين الإلكترونية -الكترونيين- التاليين: www.huffingtonpost.com/entry/unaoil-scandal- و [www.theguardian.com/business/2016/jul/19/serious-office-explained_us_56fbd2f0e4b0daf53aee0cff](http://www.theguardian.com/business/2016/jul/19/serious-office-explained_us_56fbd2f0e4b0daf53aee0cff.opens-criminal-investigation-into-unaoil).

أحد زملائه ناصحاً بأنه يتعين عليهما أن ”يختلفا رواية“ تساعد على ”وضع مسافة ما“ بين المديرين ونشاط قطع الغيار. ولاحظ هذا الزميل لمُخاطبِهِهُمَا سوف يتقاعدان في كل الأحوال قبل خضوع الاستراتيجية لمراجعة الحسابات. وفي جلسة استماع عقدها كونغرس الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، انتقد السيناتور كارل ليفين استراتيجية نقل الأرباح معتبراً إياها ممارسة في فن ”خلق واقع زائف“. وكشف تحقيق عن أن مكتب المحاسبة استغل ثغرات لمساعدة كاتربلر في نقل ٨ بلايين دولار من الأرباح الوهمية من الولايات المتحدة إلى سويسرا، مخفضاً الفاتورة الضريبية التي دفعها هذا الصانع للمعدات في الولايات المتحدة بمبلغ ٢،٤ بليون دولار^(٧٢).

٣٩ - ويسهب الاتحاد الدولي للصحفيين المستقلين في شرح الكيفية التي فضحت بها وثائق داخلية لشركة بي. دبليو. سي. في لكسمبرغ الوسيلة التي ساعدت بها هذه الشركة كل من بييسي كولا وآيكيا وشركات عملاقة أخرى في تنفيذ استراتيجية عصبية على الفهم لنقل الأرباح أعانتها على تخفيض فواتيرها الضريبية ببلايين الدولارات. وفي الوقت ذاته قامت السلطات في الولايات المتحدة بالتحقيق مع مكتب محاسبة كبير آخر هو كيه. بي. إم. جي.، لقيامه بالتشجيع على توفير ملاجئ للأرباح في الخارج، عن طريق اختلاق خسائر تقدر ببلايين الدولارات، فضلا عن تضليل دائرة ضرائب الدخل بخصوص هذه الملاجئ. وفي نيويورك، يجري التحقيق مع مكتب محاسبة آخر، هو ديلويت، لمساعدته مصرفاً بريطانياً في انتهاك الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية عن طريق تقديم تقارير ”مخففة“ إلى الجهات الرقابية.

٤٠ - وفي دبي، زُعم بأن مكتب أرنست ويونغ، ساعد أكبر شركات تنقية الذهب في الشرق الأوسط بممارسات مبهمه قد تكون منطوية على انتهاك للمعايير الدولية لمكافحة الاتجار ”بالذهب المؤجج للصراع“ المتأتي من المناطق التي تؤدي فيها المنافسة على المعادن إلى سفك الدماء.

٤١ - ورغم اقتناع كل من كيه. بي. إم. جي. وي. دبليو. سي. بأنهما تطبقان مدونات صارمة لقواعد السلوك تسري على كل شخص يعمل تحت لواءيهما في سائر أنحاء العالم^(٧٣)، يبدو أن الطريق ما زال طويلاً للغاية أمام مكاتب المحاسبة لكي تفهم معنى الأخلاقيات والمساءلة والعدالة الاجتماعية.

(٧٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.icij.org/project/luxembourg-leaks/big-4-audit-firms-play-big-role-offshore-murk

(٧٣) المرجع نفسه.

٤٢ - والمسألة المثارة الآن هي ما إذا كانت الحكومات تنظر إلى كبريات مكاتب المحاسبة من نفس منظورها للمصارف الكبرى بأنها "أكبر من أن تُترك للانهيار". إن هذا الموقف محبط للإصلاح، لأن الشركاء يعرفون الحد الذي ستسير إليه الحكومات في المعاقبة على المسلك المعيب. والأكثر مدعاة للقلق هو ممارسات الباب الدوار واختراق كبريات شركات المحاسبة للحكومات وتمتعها بالنفوذ ومعرفتها بواطن الأمور عن طريق مساعدة الحكومات في كتابة القوانين المنشئة للقواعد التي تحكم نظم اللجوء إلى الخارج، وعن طريق الضغط المكثف من أجل إبقاء القواعد على النحو الذي تبغيه. وقد ذهب أوستن ميتشيل، وهو عضو سابق في برلمان المملكة المتحدة، إلى حد بعيد في وصفه لمكاتب المحاسبة بأنها "أقوى من الحكومة"^(٧٤). ويحاجج المنتقدون بأن تنقل المديرين التنفيذيين لمكاتب المحاسبة الكبرى جيئة وذهاباً بين صناعة المحاسبة والحكومة أمر غالب الحدوث في أوروبا وفي مناطق أخرى، وأن ذلك يقوّض جهود السلطات في مراقبة الصناعة وإنفاذ قوانين الضرائب.

دال - تسريبات لكسمبرغ وحماية المبلّغين عن المخالفات

٤٣ - يستند التحقيق المتعلق بتسريبات لكسمبرغ على خبيثة من الاتفاقات الضريبية السرية وافقت عليها سلطات لكسمبرغ وتوفر عن طريقها "إعفاءً ضريبياً" لأكثر من ٣٥٠ شركة حول العالم. ورغم أن هذه الاتفاقات مخالفة للنظام العام الوطني والدولي، تُعتبر الصفقات الخاصة في لكسمبرغ قانونية من الناحية التقنية^(٧٥). غير أن كون رئيس لكسمبرغ حينها أصبح رئيساً للمفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٤، يثير أسئلة حول مدى التزامه بوضع حد لتجنب دفع الضرائب^(٧٦). ولسوء الطالع، تقاعس البرلمان الأوروبي عن تشكيل لجنة للتحقيق في فضيحة لكسمبرغ، استجابة لمطالب عديد من البرلمانيين^(٧٧).

٤٤ - وقد مثّل المبلّغون عن المخالفات الذين كشفوا التجاوز الضريبي، أمام المحكمة في النصف الأول من عام ٢٠١٦^(٧٨). وفي ٢٩ حزيران/يونيه تلقى موظفان سابقان في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز أحكاماً بالوقف عن العمل لمدة ١٢ و ١٩ شهراً، على

(٧٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theaccountant-online.com/features/political-donations-are-a-way-of-influencing-policy-and-buying-influence-austin-mitchell-former-mp-4583932/

(٧٥) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.icij.org/project/luxembourg-leaks/explore-documents-luxembourg-leaks-database

(٧٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/world/2014/dec/14/jean-claude-junker-luxembourg-tax-deals-controversy

(٧٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.euractiv.com/section/euro-finance/news/parliament-despondent-after-failure-of-luxleaks-committee/

(٧٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.transparency.org/news/feature/whats_it_like_to_be_a_whistleblower

التوالي^(٧٩)، بسبب كشفهما عن الوثائق التي تفضح الطريقة التي كفلت بها لكسمبرغ إعفاءات ضريبية مجزية أتاحت لشركات مثل آبل وآيكيا وبيسي كولا توفير بلايين الدولارات من الضرائب^(٨٠). وعلى ما يبدو فإننا نعيش في عالم انقلب سافله عاليه، يدان فيه المبلغون عن المخالفات ولا يدان مَنْ ينهبون المجتمع. إن المبلّغين عن المخالفات هم أبطال عصرنا، وهم يخدمون المجتمع وحقوق الإنسان. ومن الأمور الملحة أن تعتمد البرلمانات تشريعات قوية لا تسعى فقط إلى حماية المبلّغين عن المخالفات، بل أيضا إلى مكافئتهم عن الإسهام في صون الأخلاقيات والنزاهة، وبالأخص في قطاع تبلغ فيه السرية المهنية غايتها^(٨١).

٤٥ - وبدلا من إجراء تحقيق شامل، والقيام حسب مقتضى الحال باتخاذ تدابير جزائية بحق المتورطين في فضية لكسمبرغ، أقر الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠١٦ التوجيه المتعلق بحماية المعارف والمعلومات غير المعلنة لقطاع الأعمال (الأسرار التجارية) من اقتنائها أو استخدامها أو إفشائها على نحو غير قانوني^(٨٢)، وهو الأمر الذي يخشى معه المجتمع المدني أن يفتح الباب أمام رفع دعاوى قضائية بحق الصحفيين وأعضاء النقابات العمالية أو المبلّغين عن المخالفات الذين يفشون معلومات داخلية عن أي شركة^(٨٣).

٤٦ - وثمة مبلّغون آخرون عن المخالفات مشتبهون في دعاوى قضائية هم:

- دانييل شيليكاسب، الذي أدت الدعوى التي اقامها ضد كاتربلر في عام ٢٠١٢ جراء تعرضه للانتقام إلى عقد جلسة استماع في اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لتقصي "استراتيجية كاتربلر الضريبية للأنشطة التجارية في الخارج".

(٧٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.bbc.com/news/world-europe-36662636.

(٨٠) انظر الانتقاد الذي وجهه المجتمع المدني للقرار في العنوان الإلكتروني التالي: www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_condemns_prosecution_and_sentencing_of_luxleaks.

(٨١) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20212&LangID=E#sthash.vCPcNjq5.dpuf.

(٨٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CONSIL:PE_..76_2015_INIT&from=EN.

(٨٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://corporateurope.org/power-lobbies/2016/05/trade-secrets-protection-directive-still-dangerous-freedom-and-rights>.

- برادلي تشارلز بيركنفيلد الذي أدت إفصاحاته إلى قيام حكومة الولايات المتحدة بإجراء تحقيق واسع النطاق في تُهم احتيال بحق مصرف يو. بي. إس. السويسري؛ وقد حُكم على السيد بيركنفيلد بالسجن في عام ٢٠٠٩.
- رودلف إيلمر، مراجع الحسابات السويسري الذي تلاحقه المحاكم السويسرية بدعوى انتهاكه سرية المصارف السويسرية في أثناء فترة عمله بجزر كايمان.
- ستيفاني غيبود، التي عملت في مصرف يو. بي. إس. في باريس، وتعرضت للتحرش وفُصلت في نهاية المطاف بعد تقديمها ادعاءات حول الشركة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥ أصدرت إحدى محاكم العمل الفرنسية حُكماً مؤداه أنها تعرضت للتهديد والوعيد من المصرف.
- رافي بوتيم، الذي أمارت اللثام عن قضية فساد خطيرة في هيئة الضرائب في إسرائيل وانتهى به الأمر إلى الفصل من عمله.

هاء - التنافس الضريبي و”الحوافز” الضريبية

٤٧ - إن مآل التنافس فيما بين الدول للظفر بمن سيكون منها أقل فرضاً للضرائب من الأخرى، لن يكون سوى مزيد من إفقار الدول وزيادة تفاقم التفاوت المحلي والدولي^(٨٤). وفي التقرير الذي قدمته المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان ماغدالينا سيبولفيدا، عن فرض الضرائب وحقوق الإنسان (A/HRC/26/28، و Corr.1)، أعربت عن استهجائها للمصاعب التي تواجه التوصل إلى اتفاق دولي بشأن التعاون الضريبي، ولاحظت أن الدول محدودة الدخل والدول المثقلة بمستويات عالية من الديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية فقدت سيادتها على سياساتها الضريبية، وأن ما تتخذه من إجراءات يتعرض بشكل متكرر لقيود تفرضها البلدان والمؤسسات المالية الدولية ومصالح الأعمال التجارية القوية. ولاحظت أن السيادة الضريبية تتقوض أيضاً بالتنافس بين البلدان النامية على الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى خلق ”سباق نحو القاع“ بالنسبة لمعدلات ضرائب الشركات وحوافزها، وأن كثيراً من الدول تمنح حوافز ضريبية إلى الشركات في سياق تنافسها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وعلى وجه الخصوص في القطاع الزراعي والقطاع التعدين. وخلصت إلى أن هذه الحوافز تستأهل أن تولى أعلى مستوى من التدقيق من منظور حقوق الإنسان لأنها تقيّد إيرادات الدولة ومن ثم تقيّد الموارد التي يكون بمسئطاعها تخصيصها

(٨٤) انظر: OECD, *Harmful Tax Competition: An Emerging Global Issue* (Paris, 1998), pp. 13-14; and Africa Progress Panel, *Equity in Extractives: Stewarding Africa's Natural Resources for All: Africa Progress Report 2013*, p. 65

لإعمال حقوق الإنسان. وأوضحت أن الخسائر التي تقع على كاهل البلدان النامية يمكن أن تصل إلى ١٣٨ بليون دولار سنوياً. ويتفق واضع التقرير الحالي مع المقررة الخاصة، ويؤكد على وجوب حظر هذه المنافسة الضارة.

٤٨ - وفي عام ١٩٩٧، أقر مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي مدونة قواعد السلوك لضرائب الأعمال التجارية^(٨٥)، وهي مدونة غير ملزمة تتعهد الدول بموجبها بتجنب الممارسات الضريبية الضارة. ومن ضمن المعايير المحددة لما يشكل "إجراءات ضريبية محتملة الضرر" المكاسب الضريبية التي يُختص بها غير المقيمين وانعدام الشفافية. ومع ذلك، أحجم الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك عن الحض على عدم استخدام الصفقات "التفضيلية"، بينما تشير أحدث البيانات المتعلقة بمثل هذه الترتيبات إلى أنها متجهة إلى التزايد. ومن ناحية أخرى، تحظر المادة ٨٧ من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية المساعدة التي تقدمها الدول وتحدد بتشويه السوق الأوروبية الموحدة. وقد جرى تفصيل عملية تطبيق المادة ٨٧ في "مذكرة المفوضية بشأن تطبيق قواعد المساعدة التي تقدمها الدول على تدابير متصلة بفرض الضرائب المباشرة على الأعمال التجارية"^(٨٦) (١٩٩٨)، وبموجب هذه المذكرة، يمكن اعتبار الإجراءات التي تتخذها دولة عضو بمثابة مساعدة مقدمة منها إذا كانت محددة وانتقائية، وليست ذات طبيعة عامة. وعلاوة على ذلك، لا يلزم أن يكون التدبير المعني متخذاً شكل إعانة مباشرة. وتنص الفقرة ٢٢ من المذكرة على أن "أي قرار تتخذه الإدارة ويعد عن القواعد الضريبية العامة لصالح التزامات فردية في المقام الأول، يقود إلى الافتراض بوجود مساعدة مقدمة من الدولة، ولا بد أن يجري تحليله على نحو تفصيلي". وبناء على ذلك فتحت المفوضية الأوروبية تحقيقات فيما يُزعم بأنها صفقات "تفضيلية" مع شركات متعددة الجنسية بما فيها آبل^(٨٦) في أيرلندا، وستارباكس^(٨٧) في هولندا، وفيات^(٨٨) وأمازون دوت كوم^(٨٩) وماكدونالد^(٩٠) في لكسمبرغ.

٤٩ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، خلصت المفوضية إلى أن الامتيازات الضريبية الانتقائية التي منحتها بلجيكا بموجب خططها الضريبية المتعلقة "بالأرباح الفائضة" تنتهك قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدولة. ولا بد من وضع حد لهذه الخطة

(٨٥) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://ec.europa.eu/taxation_customs/taxation/company_tax/harmful_tax_practices/index_en.htm

(٨٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/technology/2016/jan/15/apple-european-commission-ruling-back-taxes-ireland

(٨٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/business/2015/oct/21/starbucks-and-fiat-tax-deals-with-eu-nations-ruled-unlawful

(٨٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://ec.europa.eu/competition/elojade/isef/case_details.cfm?proc_code=3_SA_38375

(٨٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-14-1105_en.htm

(٩٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-15-6221_en.htm

التي تفيد منها على الأقل ١٣٨ شركة متعددة الجنسيات، ولا بد في هذه المرحلة أيضاً أن تعيد هذه الشركات المتعددة الجنسيات الضرائب غير المسددة إلى بلجيكا. وتتيح خطة "الأرباح الفائضة" المطبقة منذ عام ٢٠٠٥ لمجموعة معينة من الشركات المتعددة الجنسيات أداء قيمة ضريبية شديدة الانخفاض في بلجيكا استناداً إلى قواعد ضريبية تخفّض الوعاء الضريبي للشركات بما يتراوح بين ٥٠ و ٩٠ في المائة لخصم ما يُدعى "بالأرباح الفائضة" التي يُزعم بأن الشركة تحققها لكونها جزءاً من مجموعة متعددة الجنسيات. وقد انتهى التحقيق المتعمق الذي فُتح في شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى أن الخطة تخرج عن الممارسة المعتادة المعمول بها بموجب قواعد قانون الضرائب البلجيكي، وما يطلق عليه مسمى "مبدأ الندية"^(٩١).

٥٠ - ويوضح ما جاء بعاليه الطابع الواسع النطاق للتجاوزات وضرورة التمسك بالإبلاغ العلني فيما يخص كل بلد على حدة، لإظهار التنافر الهائل بين أنشطة الأعمال التجارية في الأماكن الأخرى والأرباح المعلنة في بلجيكا وأيرلندا ولكسمبرغ وهولندا وغيرها من البلدان التي تطبق معدلات ضريبية مواتية. وقد دعا البرلمان الأوروبي إلى الإفصاح العلني عن العناصر الرئيسية للصفقات "التفضيلية"، لكن هذا الاقتراح لم يحظ لا بدعم المفوضية الأوروبية ولا مجلس الاتحاد الأوروبي.

واو - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتوجيه الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي

٥١ - في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي مشروع توجيه يتناول ممارسات تجنب دفع الضرائب التي تستخدمها بشكل شائع كبريات الشركات. ويشكل التوجيه جزءاً من حزمة مقترحات للمفوضية لعام ٢٠١٦ وينبغي على توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٥ المتعلقة بمواجهة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح^(٩٢). وقد تعرّض التوجيه لانتقادات عنيفة من جانب المجتمع المدني: فأوكسفام تقول إن الحكومات غير قادرة على الاتفاق على نهج فعال لإزاء ركن الأرباح في ملاذات ضريبية في وقت تستدعي فيه الفضاء الضريبية المتكررة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة؛ والمطلوب لإنهاء المراوغة الضريبية هو وضع قواعد تُلزم كبريات الشركات بالإفصاح عن

(٩١) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-42_en.htm.

(٩٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/06/21->

.corporate-tax-avoidance/

المكان الذي تحقق فيه أرباحها والمكان الذي تدفع فيه ضرائبها^(٩٣). وفي عام ٢٠١٥، أصدرت اللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية للشركات إعلاناً أبدت فيه تحفظاتها على ”الإصلاحات المحددة“ التي يشملها نظام مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح^(٩٤).

زاي - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥٢ - عُقدت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) في تموز/يوليه ٢٠١٦. وبالرغم من الاقتراحات البناءة التي قدمها كثير من الوفود، أخفقت الوثائق الختامية للدورة في منح الأونكتاد ولاية واضحة لتوسيع نطاق عمله بخصوص التعامل مع آثار فرض الضرائب وتجنب دفع الضرائب على التنمية. ويتعين من أجل تيسير إنجاز أهداف التنمية المستدامة وإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، أن يجري تعزيز ولاية الأونكتاد بشأن الاختصاصات المحددة المتعلقة بالتعاون الدولي في المجال الضريبي، والقضاء على الملاذات الضريبية، والتحكم في التدفقات المالية وتوفير المساعدة التقنية، مع الحرص أيضاً على مشاركة جميع الدول في المنتديات الضريبية الدولية على قدم المساواة. ولسوء الطالع، سدّت البلدان المتقدمة النمو السبيل أمام المقترحات ذات الصلة.

رابعا - المبادرات والممارسات الفضلى

٥٣ - في عام ١٩٨٨ صاغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع المجلس الأوروبي اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التي تمثل الصك المتعدد الأطراف الأكثر شمولاً في مجال التعاون الضريبي ثم جرى تعديل الاتفاقية بروتوكول في عام ٢٠١٠. وتحث مجموعة العشرين بدأب على توقيع البلدان للاتفاقية بما في ذلك في عهد قريب صادف اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرين في شباط/فبراير ٢٠١٦^(٩٥). وتتشارك في الاتفاقية حالياً ثمانية وتسعون ولاية قضائية تمثل مجموعة واسعة من البلدان بما فيها بلدان مجموعة العشرين ومجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) وجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمراكز المالية الرئيسية وعدد متزايد من البلدان النامية.

(٩٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oxfam.org/en/pressroom/reactions/eu-finance-ministers-unwilling-address-tax-avoidance.

(٩٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.icriict.org/wp-content/uploads/2015/06/ICRICT_Com-Rec-Report_ENG_v1.4.pdf.

(٩٥) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/conventiononmutualadministrativeassistanceintaxmatters.htm.

ألف - هيئة للتعاون الضريبي تابعة للأمم المتحدة

٥٤ - تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ عام ٢٠١٢ أن يجري داخل إطار الأمم المتحدة تحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون في المسائل الضريبية إلى هيئة عالمية شاملة واضحة للقواعد معنية بالتعاون الضريبي الدولي على المستوى الحكومي الدولي. وقد أخذت هذه الفكرة تكتسي زخماً في عدد من المنظمات غير الحكومية^(٩٦)، بما فيها التحالف العالمي للعدالة الضريبية. وعلى وجه الخصوص قدم التحالف العالمي في سياق التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ورقة موقف دعا فيها إلى إنشاء هيئة عالمية للمسائل الضريبية^(٩٧). وفي متابعة للمؤتمر، دعا التحالف من جديد إلى إنشاء هيئة ضريبية عالمية معتبراً ذلك أكثر الطرق فعالية في تحقيق نظام ضريبي عالمي منصف وزيادة تعبئة الموارد المحلية وخفض التفاوت داخل الدول وفيما بينها^(٩٨).

٥٥ - وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أيد الرئيس الإكوادوري رفائيل كورييا اقتراح إنشاء مؤسسة عالمية تُعنى بالقضاء على الملاذات الضريبية، وتعهده بتقديم طلب لإدراج هذه المسألة المهمة على جدول أعمال الجمعية العامة والتنسيق مع مجموعة الـ ٧٧ من أجل حظر سرية الأنشطة التجارية التي تقام في الخارج^(٩٩).

٥٦ - وثمة تطور إيجابي آخر يتمثل في الإعلان في مؤتمر الأمم المتحدة في أديس أبابا عن مبادرة أديس الضريبية^(١٠٠) التي ستحصل البلدان النامية بموجبها على مساعدة في بناء نُظُمها المحلية للإيرادات. وفي الإعلان الذي أصدره المشاركون في المبادرة، أكدت البلدان والمنظمات الدولية المشاركة أن حشد الموارد المحلية واستخدامها الفعال، يمثلان لب السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتعهده الشركاء بدعم البلدان التي تحتاج إلى المساعدة بما في ذلك عن طريق إجراء زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية

(٩٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://business-humanrights.org/en/ngos-call-for-greater-representation-of-developing-countries-in-global-tax-talks-emphasise-need-for-un-global-tax-body>

(٩٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.globaltaxjustice.org/sites/default/files/FINAL_GATJ_FFD_position-paper_20March2015.pdf

(٩٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2013/04/GATJ-statement-GlobalTaxBodyPanamaPapers_18Apr2016.pdf

(٩٩) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: www.andes.info.ec/en/news/president-rafael-correa-commits-end-offshore-secrecy.html و <http://www.telesurtv.net/news/Correa-propone-consulta-popular-sobre-paraisos-fiscales-en-Ecuador-20160715-0003.html>

(١٠٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.taxcompact.net/documents/Addis-Tax-Initiative_Declaration.pdf

الرسمية والمساعدة التقنية من أجل بناء قدرات إدارية ضريبية ومالية وعلى الأخص في أقل البلدان نمواً؛ ووافقوا أيضاً على التعاون في مكافحة التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب.

باء - معيار الإبلاغ المشترك

٥٧ - وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك الذي صاغته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٤، سيبدأ اعتباراً من عام ٢٠١٧ التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية من دون الحاجة إلى قيام الولاية القضائية المتلقية بتقديم طلب في هذا الخصوص. واستجابة للاستبيان الذي أرسله الخبير المستقل، أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن أثر معيار الإبلاغ المشترك وتحسين مستوى الشفافية بات محسوساً بالفعل، بتحديد ما قيمته ٥٠ بليون يورو من الإيرادات الإضافية في البلدان التي تعمل ببرامج للإفصاح الطوعي أو بمبادرات مماثلة تتيح لدفعي الضرائب التقدم طوعاً لتصحيح التجاوزات الضريبية التي ارتكبوها في وقت سابق. ومع ذلك يشير المراقبون إلى وجود ثغرات تتعلق بارتفاع عتبات الملكية التي تحول دون تحديد الملاك المنتفعين - أي الملاك الحقيقيين للشركات الصورية - وإمكان تجنب التعرف على الملاك الذين يتخفون وراء "كيانات غير مالية عاملة". وعلاوة على ذلك، يقيد المعيار على نحو واضح استخدام المعلومات التي ترد لأغراض ضريبية، ويحظر صراحة تقاسم هذه المعلومات مع سلطات إنفاذ القانون. ورغم التوضيح الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومفاده إمكانية تشاطر هذه المعلومات مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى إذا وافق الطرف المرسل على ذلك بشكل واضح، قد تمنع هذه القيود قيام تآزر غير مكلف في مجال مكافحة الفساد وغسيل الأموال.

٥٨ - ويشير مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح إلى استراتيجيات للتخطيط الضريبي تسعى إلى استغلال الفجوات وأوجه التنافر في القواعد الضريبية للقيام بشكل مصطنع بنقل الأرباح إلى أماكن تقل فيها الضرائب أو تنعدم، ويوجد فيها نشاط اقتصادي محدود أو لا يوجد بالمرّة. ورغم أن بعض الخطط المطبقة غير مشروعة قانوناً إلا أنها تُعد مشروعة تقنياً. وينطوي مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على إمكانية حل بعض الجوانب المتعلقة بتجنب دفع الضرائب على الصعيد المتعدد الجنسيات، غير أنه فشل حتى الآن في التصدي للقضايا الرئيسية التي تواجه البلدان النامية. ووضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً إطار عمل شامل بشأن مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل

الأرباح. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كشفت المنظمة الستار عن حملة ترمي إلى وضع حد للملاذات والثغرات الضريبية^(١٠١)، وقامت كذلك بصياغة اتفاقية ضريبية نموذجية^(١٠٢).

٥٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أيد قادة مجموعة العشرين خطة العمل الشاملة بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح^(١٠٣). وبعد انقضاء عامين، اقترحت مجموعة العشرين وضع معايير وتدابير دولية معززة لمساعدة البلدان في معالجة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وتوفر الحزمة أدوات تهدف إلى ضمان فرض الضرائب على الأرباح في الأماكن التي تُؤدى فيها الأنشطة الاقتصادية وتُخلق القيمة.

٦٠ - وفي تصريحات أدلت بها كريستين لاغارد المديرية العامة لصندوق النقد الدولي في أبو ظبي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، أعربت عن رأي مفاده أن مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لم يقطع شوطاً كافياً في تهيئة نظام ضريبي دولي فعال. ولاحظت أن المشروع، وإن حقق إنجازاً ملحوظاً، لا يزال يحتاج إلى العمل عليه بقدر أكبر في جانبه المتعلقين بالمضمون والنطاق. فقد صممت قواعد المشروع للعمل من داخل الهياكل التقليدية لفرض الضرائب على الصعيد الدولي التي صيغت منذ قرابة القرن في عالم لم يكن فيه للتجارة العابرة للحدود نفس القدر من الأهمية التي تكتسيها اليوم، وكانت في جانبها الأعظم تتألف من سلع مادية في الأساس. وتتضمن التحديات المعاصرة فرض الضرائب على الخدمات المتجر بها ونقل الملكية الفكرية عبر الحدود، وهو ما يخلق حاجة لوجود نظام ضريبي دولي يليق عن حق بالقرن الحادي والعشرين ويعمل لصالح جميع الاقتصادات^(١٠٤).

٦١ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، دعت السيدة لاغارد إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تقليص تجنب دفع الضرائب المتجاوز، وبالتالي تخليص النظام الضريبي الدولي من فجوات يتاح للأثرياء والشركات استغلالها. وقالت إن وجود تصوّر بأن القواعد تميل لصالح البعض أو لا تنطبق على الجميع ينطوي على تهديد للاقتصاد العالمي. وحذرت من أنه لم يعد في طاقة العالم التعامل مع الضرائب باعتبارها "مسألة محلية متعلقة بالسيادة"^(١٠٥).

(١٠١) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.telegraph.co.uk/finance/economics/11912495/OECD-unveils-global-push-to-end-tax-havens-and-loopholes.html

(١٠٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oecd.org/ctp/treaties/2014-model-tax-convention-articles.pdf

(١٠٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.oecd.org/ctp/BEPSActionPlan.pdf

(١٠٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.publicfinanceinternational.org/news/2016/02/international-tax-reforms-do-not-go-far-enough-says-lagarde

(١٠٥) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://next.ft.com/content/9ce6c362-0262-11e6-af1d-c47326021344> (subscription required).

٦٢ - وقد دشن البرلمان الأوروبي عدة مبادرات ترمي إلى مكافحة التهرب الضريبي^(١٠٦). واتجهت المفوضية الأوروبية إلى صياغة مؤشرات مفيدة لقياس التخطيط الضريبي المتجاوز، بما فيه الإعفاءات الضريبية على الإيرادات الربعية والسلف وسوى ذلك من الإيرادات المتأتية من براءات الابتكارات وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية.

٦٣ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة الخاصة الثانية المعنية بالأحكام الضريبية التابعة للبرلمان الأوروبي توصيات تشمل إنشاء سجل عام للاتحاد الأوروبي لملاك الشركات المتفعين، ووضع قائمة سوداء بالملاذات الضريبية، وفرض جزاءات بحق الولايات القضائية غير المتعاونة، واتخاذ إجراءات ضد التجاوز في استعمال أنظمة الضرائب المخفضة على أرباح البراءات المتصلة بإيرادات الملكية الفكرية، ووضع مدونة لقواعد السلوك للمصارف والمستشارين الضريبيين، وتطبيق قواعد الحوكمة الضريبية الرشيدة في سائر اتفاقات التجارة في الاتحاد الأوروبي، وحجز الضرائب على الأرباح المغادرة للاتحاد الأوروبي^(١٠٧). وقد وافق البرلمان الأوروبي على التوصيات في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦^(١٠٨).

٦٤ - ولكي يكون بمقدور الحكومات تمويل أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزامات حقوق الإنسان الواقعة على عاتقها بتوفير الخدمات العامة للرعاية الصحية والتعليم والمياه والتصحيح والإسكان المسور والانتقال، لا بد أن تحتل جميع الدول مقاعد متساوية على الطاولة من أجل تقرير ممارسات ضريبية دولية منصفة.

جيم - ضريبة المعاملات المالية

٦٥ - اقترحت الأمم المتحدة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢، المعنونة سعيًا إلى تمويل جديد للتنمية، فرض ضريبة دولية وإدماجها مع آليات تمويل مبتكرة أخرى من أجل تحصيل أكثر من ٤٠٠ بليون دولار سنويًا للنهوض بالتحديات الإنمائية والعالمية، ومنها مكافحة تغير المناخ^(١٠٩).

(١٠٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-://EP//TEXT%20REPORT%20A7-2013-0162%200%20DOC%20XML%20V0//EN

(١٠٧) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.europarl.europa.eu/news/en/news-room/20160621IPR33011/MEPs-call-for-tax-haven-black-list-patent-box-rules-CCCTB-and-more

(١٠٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-://EP//TEXT+TA+P8-TA-2016-0310+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN#BKMD-14>

(١٠٩) انظر العنوانين الإلكترونيين التاليين: www.un.org/en/development/desa/news/policy/wess2012.html و www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2012/03/2011esm_NGO1.pdf

٦٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ذكرت كريستين لاغارد أن فرض ضريبة على المعاملات المالية خطوة في الاتجاه السليم^(١١٠). وحسبما يرى مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية^(١١١)، يمكن إذا ما طبقت مجموعة ضرائب متدرجة على المعاملات تشمل تحويلات الأوراق المالية والأصول المالية الأخرى، أن تولد ما يزيد على ١٠٠ بليون دولار سنوياً. ويمكن استخدام هذا العائد لأغراض حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في كافة أنحاء العالم. ورغم وجود زخم متنامٍ^(١١٢) لاعتماد "ضريبة توبين" تلك، فإن هذه الضريبة لا تزال بعيدة المنال^(١١٣).

دال - خطة التنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٦٧ - يكرّس تقرير الاستثمار على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٥: إصلاح الحوكمة الدولية للاستثمار، فصلاً كاملاً عن تناسق سياسات الضرائب والاستثمار على الصعيد الدولي. لكن الوعي بالمشكلة ليس إلا الخطوة الأولى نحو حلها. ويلاحظ الأونكتاد ما يلي:

"يمثل تجنب دفع الضرائب وانعدام الشفافية في المعاملات المالية الدولية قضيتين عالميتين تحتاجان نهجاً متعدد الأطراف، بمشاركة وافية من جانب البلدان النامية... إن التعاون الدولي حاسم لمنع المنافسة الضريبية الضارة؛ فالتنافس على اجتذاب الاستثمار لا ينبغي أن يؤدي إلى حدوث سباق نحو القاع. والتعاون الدولي مهم أيضاً لنجاح مبادرات الشفافية، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية... وبشكل مثالي، ينبغي ألا تركز هذه المبادرات على الحكومات بل على الشركات".

٦٨ - ويذكر التقرير أيضاً أن "ممارسات تجنب دفع الضرائب تتسبب في تسرب الموارد المالية للتنمية بمقادير كبيرة. ويقدر وقوع قرابة ١٠٠ بليون دولار من الخسائر في الإيرادات الضريبية السنوية للبلدان النامية تتصل بالأرصدة الاستثمارية الداخلة المرتبطة مباشرة بمراكز موجودة في الخارج". وقد أخذت أو كسفاً بهذا الرقم كقيمة تقديرية للخسارة التي تتحملها البلدان النامية نتيجة للمراوغة الضريبية للشركات. ولأغراض البحث الذي أجراه الأونكتاد، عرّف مراكز الاستثمار في الخارج مستعيناً بقائمة لمنظمة التعاون والتنمية في

(١١٠) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://robinhoodtax.org.uk/content/response-imf-chief-christine-lagarde-supporting-financial-transaction-tax>

(١١١) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://cepr.net/documents/publications/financial-transactions-tax-2008-12.pdf>

(١١٢) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://cepr.net/documents/Support_for_FTT_09-14.pdf

(١١٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <http://mondediplo.com/2016/05/08tobin>

الميدان الاقتصادي تتعلق بالملاذات الضريبية تعود إلى عام ٢٠٠٠ ، إضافة إلى الولايات القضائية التي تسمح بعمل مؤسسات الأغراض الخاصة. ويعرّف صندوق النقد الدولي مؤسسات الأغراض الخاصة باعتبارها "مؤسسات قانونية مستقلة، مملوكة أجنبياً بالكامل مباشرة أو بشكل غير مباشر، تمثل جزءاً من مجموعة شركات دون أن تكون لها روابط اقتصادية حقيقية كبيرة مع الاقتصاد المضيف، وتخرط في مجموعة من الأنشطة المالية العابرة للحدود هدفها تمرير جميع أنواع الأصول والخصوم المالية وغير المالية والإيرادات ذات الصلة إلى بلدان ثالثة". وتشمل هذه البلدان النمسا وهنغاريا ولكسمبرغ وهولندا، مع تمتع لكسمبرغ وهولندا بالقسم الأعظم من الاستثمار الأجنبي المباشر العابر. ويسلم الأونكتاد بأن قائمة الولايات القضائية التي تنشر بيانات استثمارية لمؤسسات الأغراض الخاصة تتجه إلى التزايد بسرعة^(١١٤).

٦٩ - وفي الأونكتاد الرابع عشر، حالت الوفود دون استيلاء الليبراليين الجدد على جدول الأعمال المستقبلي للأونكتاد ونجحت في إدراج لغة مفيدة في الوثيقة الختامية^(١١٥) على النحو التالي:

وبالنظر إلى الشواغل المتزايدة بشأن القدرة على تحمل الديون الخارجية، يكون من المهم إدارة الدين العام لمنع وإجهاض الأزمات المالية وأزمات الديون. وقد اعترف أيضاً بالحاجة إلى وجود سجل مركزي للبيانات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون. وفي هذا الصدد تم الاعتراف كذلك بالعمل الذي يؤديه الأونكتاد منذ أمد بعيد بشأن قضايا الديون في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز مبادئه المتعلقة بالإقراض والإقراض السيادي المسؤول. وجرى كذلك الإقرار بالأهمية المستمرة للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

...

ويعد وجود النظام الضريبي الفعال حاسماً في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق النهوض الاقتصادي الشامل للبلدان النامية. ويشمل ذلك الحد من فرص تجنب دفع الضرائب، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، مثل التهرب الضريبي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والفساد والاحتلاس والغش. وهذه المسألة عالمية وتتطلب المزيد من

(١١٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf.

(١١٥) النص المقتبس مستخرج من النص التفاوضي النهائي المتفق عليه لوثيقة توافق الآراء (نيروبي، مافيكيانو) الفصل الأول، الفرع ألف، الموضوع الفرعي ١، التحديات والفرص التي تنطوي عليها تعددية الأطراف بالنسبة للتجارة والتنمية. وحتى موعد تقديم الوثيقة الحالية لم يكن التقرير الختامي للمؤتمر قد صدر بعد.

التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي أيضاً أن تكون المبادرات الحالية أكثر شمولاً فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية.

هاء - صندوق النقد الدولي: تغيير طريقة التفكير؟

٧٠ - ثمة بارقة أمل تعطيها ورقة أصدرها مؤخراً اقتصاديو صندوق النقد الدولي، جوناثان أوستري وبراكاش لوغاني ودافيد فيورسيرى^(١١٦) وتصريحات أدلت بها كريستين لاغارد^(١١٧) في أن تتمكن المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي من التخلص تدريجياً من شعارات الليبراليين الجدد وأن تبدأ في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في برامجها للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. ومن الجلي أن التدفقات الرأسمالية الداخلة في شكل حوافز استثمارية وتدفقات مصرفية وتدفقات مضاربة مدينة لا تعجل بالنمو وتعرض السكان للخطر. وقد تسبب تحرير الحسابات المصرفية في الإقرار بضرورة إعمال ضوابط على رأس المال حتى يتسنى التعامل مع تقلب التدفقات الرأسمالية.

واو - الضرائب والنفقات العسكرية

٧١ - على نحو ما أكده الخبر المستقل في تقريره لعام ٢٠١٤ المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/27/51)، تمارس جماعات الضغط التي تعمل لصالح التحالف العسكري الصناعي تأثيراً غير ديمقراطي على البرلمانات، ويتجه كثير من البلدان بشكل غير صائب إلى تكريس نسبة مئوية مرتفعة من الميزانية التقديرية لأنشطة تتصل بالقطاع العسكري. وبمراعاة أن المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تسلم بالحق في الاعتراض ضميرياً على الحرب، يثور السؤال حول ما إذا كان من حق الأفراد الإمساك عن دفع الضرائب التي تُستخدم في تمويل الحرب أو في أغراض البحث العسكري، على سبيل المثال، في منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل^(١١٨). وثمة قانون برلماني في المملكة المتحدة يهدف إلى التسليم بحق الأفراد في أن يختاروا عدم المشاركة في الحرب لأسباب أخلاقية وأن يختاروا عدم أداء الضرائب التي تُستخدم في الحرب، لأنهم من خلال دفع الضرائب سيمولون ما يرونه غير أخلاقي. وإذا قيس للحكومات أن تسلم بهذا الحق

(١١٦) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/06/ostry.htm.

(١١٧) انظر العناوين الإلكترونية التالية: www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp041116 و

www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp040516 و www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp011216.

(١١٨) انظر العنوان الإلكتروني التالي: [www.unog.ch/80256EE600585943/\(httpPages\)/37D51189AC4FB6.E1C1257F4D004CAF82](http://www.unog.ch/80256EE600585943/(httpPages)/37D51189AC4FB6.E1C1257F4D004CAF82).

وأن تخصص ضرائب المستنكفين ضميرياً لأغراض تدابير منع النزاع، ستكون هذه خطوة مهمة قطعها الإنسانية^(١١٩).

خامساً - استنتاجات

٧٢ - يحرم تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية البلدان من إيرادات لازمة للوفاء بالتزامات معاهدات حقوق الإنسان، وتخفيف الفقر، وتحسين إقامة العدل وضمن الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتشبيد الهياكل الأساسية وخلق الوظائف، وتوفير الضمان الاجتماعي والنوعية الجيدة من الخدمات الصحية والتعليم المجاني.

٧٣ - وبالنظر إلى ما ترتبه الأنشطة الضريبية للشركات المحلية والدولية من آثار اجتماعية واقتصادية مهمة، مباشرة وغير مباشرة، لا بد من اعتماد صك قانوني ملزم بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات^(١٢٠) ينص على الالتزام بدفع الضرائب في المكان الذي تتولد فيه الأرباح ويحظر نقل الأرباح. ويشجع ذلك على اتباع سلوك ضريبي مسؤول لا يضر بالاستقرار المالي العالمي أو بالتنمية أو بحقوق الإنسان.

٧٤ - ورغم أن وضع حد للملاذات الضريبية لا يزال بعيد المنال، بدأت الحكومات تدرك شيئاً فشيئاً أن مصلحتها تكمن في التخلص تدريجياً من الولايات القضائية التي تأخذ بالسرية. ومن الضروري أن توضع اتفاقية ضريبية دولية لوقف التنافس فيما بين الولايات القضائية الضريبية والقضاء على السرية.

٧٥ - ولا بد من استخدام فرض الضرائب من أجل النهوض بحقوق الإنسان. ويتعين إصلاح السياسات في مجالي المالية والميزانية من أجل الوصول إلى فرض الضرائب العادلة، بالقضاء على الملاذات الضريبية والصفقات (التفضيلية)، وسد الثغرات ونبذ المخططات المخالفة للأخلاق الحميدة وإساءة استعمال الحقوق^(١٢١).

(١١٩) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.conscienceonline.org.uk/wp-content/uploads/2016/06/Taxes-for-Peace-Bill-2016.pdf. "كل بندقية تُصنع وكل سفينة حربية تدشن وكل قذيفة تطلق هي في نهاية المطاف سرقة من قوت الجائعين الذين لم يُطعموا والمرتبجين من البرد الذين لم يُكسّوا. إن هذا العالم لا ينفق على السلاح أمواله فحسب، لكنه ينفق أيضاً عرق عماله وعبقريه علمائه وآمال أطفاله؛ دوايت أيزنهاور".

(١٢٠) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٦، والعنوان الإلكتروني التالي: www.globalreporting.org/Pages/FR-CSX-2016.aspx.

(١٢١) "يمثل المذهب المتعلق بإساءة استعمال الحقوق ثمرة من الثمرات العديدة للمبدأ القانوني المتعلق بمُحسن النية" السير روبرت جينينغ وآخرون. قانون أوبنهايم الدولي، الطبعة التاسعة الصفحة ٤٠٧. "ويمنع المذهب أي طرف في اتفاق من ممارسة حقوقه على نحو غير معقول في ضوء روح هذا الاتفاق. ومع الاستخدام المتكرر للمذهب في المحاكم الدولية، باتت الفكرة الكامنة وراء مذهب إساءة استعمال الحقوق تحظى بالاعتراف

سادسا - توصيات

٧٦ - انطلاقاً من أن فرض الضرائب يترتب أثراً في حقوق الإنسان وفي النظام الدولي، يقترح الخبير المستقل خطة العمل الواردة فيما يلي:

٧٧ - ينبغي للدول:

(أ) أن تنشئ هيئة حكومية دولية معنية بالضرائب تحت رعاية الأمم المتحدة تناط بها ولاية وضع اتفاقية للأمم المتحدة في مجال الضرائب والتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(ب) أن تعتمد معياراً مشتركاً للأمم المتحدة للتبادل المتعدد الأطراف والتلقائي للمعلومات الضريبية؛

(ج) أن تطبق ضريبة الشركات والشفافية المالية، بما في ذلك إنشاء سجلات عامة للملاك المستفيدين النهائيين؛

(د) أن تضمن معاملة الشركات المتعددة الجنسيات ككيانات أحادية تزاول أعمالاً تجارية عبر الحدود الدولية؛

(هـ) أن تسنّ تشريعاً يشترط الإبلاغ عن كل بلد على حدة والتبادل التلقائي والمتعدد الأطراف للمعلومات المالية حتى يمكن الكشف عن التنافر بين المكان الذي يزاول فيه نشاط الأعمال والمكان الذي يُعلن فيه عن الأرباح وتدفع فيه الضرائب. ولا بد من الإفصاح العلني الكامل عن البيانات حتى يتسنى للمواطنين مُساءلة الشركات المتعددة الجنسيات والسلطات الضريبية؛

(و) أن تتخلص من الصفقات الضريبية "التفضيلية"؛ وأن تنقح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مدونة قواعد السلوك بشأن فرض الضرائب على الأعمال التجارية للنص تحديداً على حظر الصفقات "التفضيلية"؛

المتزايد كقاعدة في القانون الدولي". وحسيما يرى السير هيرتش لوترباخ، فإن مفهوم إساءة استعمال الحقوق حاضر في معظم النظم القانونية المتطورة وأن "المجتمعات لا تسمح إلا في مرحلة مبكرة من التطور القانوني بالاستخدام غير المقيد للحقوق بدون النظر إلى عواقبه الاجتماعية". انظر: *The Development of International Law by the International Court* (1958), p. 162. See also Lauterpacht, *The Function of Law in the International Community* (1933), chap. 14 and a review of the 2011 republication of this work by Isabel Feichtner in *European Journal of International Law*, vol. 22, No. 4 (2011), pp. 1177-1179; G.D.S. Taylor, "The content of the rule against abuse of rights in international law", *British Yearbook of International Law*, vol. 46 (1972-1973), also citing Lauterpacht; and Alexandre Kiss, "Abuse of rights" in .R. Wolfrum (ed.), *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*, vol. I (2012), pp. 20-26

(ز) أن تجري تقييمات منتظمة للأثر على حقوق الإنسان لرصد عواقب سياساتها واتفاقاتها الضريبية محلياً وفي الخارج. وينبغي أن تجري هذه التقييمات دورياً وأن يجري التحقق منها على نحو مستقل؛

(ح) أن تفرض عقوبات جنائية على الممارسات الضريبية المسيئة وأن تلغي الصفح الضريبي؛

(ط) أن تسن تشريعاً لحماية المبلّغين عن المخالفات والشهود، وأن تضمن ألاّ يتعرّض للملاحقة القضائية أو للانتقام الأشخاص الذين يرغبون في مشاركة معلومات تتعلق بممارسات ضريبية للشركات تضر بحقوق الإنسان؛ ويتعين أن تتوقف الدول عن معاقبة الأشخاص الذين يفصحون عن معلومات يكون من حق العامة الاطلاع عليها عملاً بالمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا بد من اعتماد ميثاق بشأن حقوق المبلّغين عن المخالفات "والدفاع عن الإفصاحات المشمولة بالحماية" يجري بموجبه شطب أي مسؤولية جنائية أو مدنية عن الإفصاحات المشمولة بالحماية وتوفير "قناة مآذون بها" لتمرير مثل هذه الإفصاحات؛

(ي) أن تُدخل العمل بضرية المعاملات المالية، وأن تضعها موضع التنفيذ؛

(ك) أن تبذل الجهود من أجل تحصيل الضرائب وفرض الغرامات على المتهربين من الضرائب وأن تستخدم الإيرادات في الوفاء بالتزامات معاهدات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص من أجل إقامة العدل وتوفير الصحة والتعليم. ويتعين على الدول أن تتوقف عن فرض تدابير التقشف في القطاع الاجتماعي، وأن تطبّق التقشف في النفقات العسكرية؛

(ل) أن توافق على معدل أدنى لضريبة الشركات وتكبح المنافسة الضريبية فيما بين البلدان، وتسلم بأن هذه السياسة تيسّر سبيل الفساد والرشوة وغسيل الأموال؛

(م) أن تراجع حسابات المصارف، والمكاتب القانونية والمحاسبية والاستشارية المتخصصة في إنشاء الشركات المجهلة أو الصورية أو التي لا يتعدى وجودها أرقام الصناديق البريدية، والتي لا تخدم أي غرض سوى تجنّب دفع الضرائب؛

(ن) أن تختبر إجراءات تقديم الشكاوى فيما بين الدول بموجب المادة ٤١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١٠ (١) من البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي فيما يتعلق بمسؤولية الدول المتجاوزة حدود الولاية الإقليمية عن أنشطة الشركات والمصارف

عبر الوطنية، وبالأخص فيما يتصل بضياح الإيرادات الضريبية جراء إدارة الملاذات الضريبية. ويتعين أن يجري استعراض هذه المسائل على نحو منتظم في وقت استعراض التقارير المقدمة من الدول الأطراف.

٧٨ - ينبغي للبرلمانات:

(أ) أن تمارس مهامها الرقابية بخصوص الآثار على حقوق الإنسان المترتبة على السياسات المالية، والآثار المحلية والمتجاوزة حدود الولاية الإقليمية الناجمة عن الملاذات الضريبية؛

(ب) أن تبليغ قواعدها على نحو استباقي بأهداف السياسات الضريبية وعواقبها، وأن تسعى إلى تحقيق العدالة الضريبية محلياً ودولياً؛

(ج) أن تعتمد تشريعاً قوياً لحماية المبلغين عن المخالفات والشهود من المضايقة و/أو الملاحقة القضائية.

٧٩ - ينبغي للجمعية العامة:

(أ) أن تنقح المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأن تؤيد اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات يحظر "تجنب دفع الضرائب المتجاوز"، والغش الضريبي والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية؛

(ب) أن تحيل المسائل القانونية ذات الصلة إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتاوى بشأنها.

٨٠ - ينبغي للأونكتاد أن يصيغ استراتيجية تحمي الحيز السياسي للدول في السيطرة على التدفقات الرأسمالية حتى يتسنى لها على وجه الخصوص كبح وتجريم التدفقات المالية غير المشروعة وهروب رأس المال إلى الملاذات الضريبية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٨١ - ينبغي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تيسر تبادل المعلومات التي تجمعها الولايات القضائية المتلقية في إطار معيار الإبلاغ المشترك بالاشتراك مع السلطات الحكومية الأخرى من أجل التصدي للفساد وغسيل الأموال.

٨٢ - ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف المركزية أن ترفض منح القروض للبلدان التي تأوي الملاذات الضريبية. وينبغي ألا يعان أي مشروع إذا كانت الشركات ذات الصلة تستخدم الولايات القضائية التي تأخذ بالسرية.

٨٣ - ينبغي للمصارف المحلية أن تتقصى منشأ الودائع والاستثمارات التي تتولى إدارتها وأن تعيد الأموال غير المشروعة المملوكة للشركات ولطبقة أثرياء الفساد إلى بلدانها الأصلية.

٨٤ - ينبغي لمحكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى قانونية تنص على أن الملاذات الضريبية مخالفة للسلوك الحميد وأنها مناوئة للنظام الدولي العام.

٨٥ - ينبغي لأفراد المجتمع المدني:

(أ) أن يطالبوا بقدر أكبر من الديمقراطية المباشرة في مسائل من قبيل فرض الضرائب. وينبغي لهم أن يطالبوا بالديمقراطية التشاركية وأن يفضحوا ما يسمى "بالديمقراطية التمثيلية" عندما تتوقف عن تمثيل صوت الجماهير وتصبح خانعة أمام جماعات الضغط العاملة لصالح الشركات؛

(ب) أن يطالبوا بإجراء استفتاءات على المسائل المهمة، بما في ذلك ضريبة المعاملات المالية وتجريم الملاذات الضريبية والنفقات العسكرية غير المنضبطة؛

(ج) أن يطالبوا بخفض النفقات العسكرية. وبمراعاة أن المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحمي الحق في الاعتراض الضميري، يتعين أن يحمي هذا الحق أيضاً المواطنين من الملاحقة القضائية إن انحرفوا في العصيان المدني السلمي ورفضوا المشاركة في سباق التسلح والأنشطة الحكومية التي تهدد المادة ٦ من العهد الدولي المتعلقة بالحق في الحياة، أو تنتهك المادة ٢٠ (١) من العهد الدولي، التي تحظر الدعاية للحرب. ولا بد أن يصر المستنكفون ضميراً على استخدام ضرائبهم في انتهاج سياسات منع النزاع؛

(د) أن تضيف المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية وهيو مان رايت واتش والخدمة الدولية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مسألة العدالة الضريبية وإلغاء الملاذات الضريبية على جداول أعمالها العاجلة.

٨٦ - ينبغي لكليات القانون والأعمال:

(أ) أن تدرج الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات كتخصصين إلزاميين في مناهجها الدراسية. وينبغي لرابطات المحامين أن تختبر مرشحيها في هذين التخصصين. ولا ينبغي أن تلتزم مهنة القانون الصمت عندما يقوض أعضاء الرابطة بشكل خطير السياسات الاجتماعية بإنشاء شركات احتيالية وخطط أخرى لأغراض تجنب دفع الضرائب؛

(ب) أن تُغرس في نفوس الطلاب شعوراً بالمسؤولية كمحامين ومدراء أعمال مرتقبين. ولا بد من تعليمهم أنه يقع على عاتقهم واجب خدمة المجتمع وتعزيز حقوق الإنسان. إن تدريس "تجنب دفع الضرائب المتجاوز" غير أخلاقي. ولا بد أن يعي الطلاب الفرق بين تحقيق الربح المشروع ونهب المجتمع.

سابعاً - ملاحظة إضافية

٨٧ - يود الخبير المستقل أن يتوجه بالشكر إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والخبراء على ما قدموه من أجوبة متبصرة على استبيانه، ويود أن يعيد التأكيد على ما يكتنه من التقدير لأمانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لالتزامها وعملها الشاق ولما تبديه من كفاءة. ويرى الخبير المستقل أنه ينبغي للجمعية العامة أن تزيد بقدر كبير الموارد التي تخصصها للمفوضية ومجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وهيئات المعاهدات والأونكتاد.

مرفق

تصنيف مؤشر السرية لشبكة العدالة الضريبية، ٢٠١٥^(أ)

١ -	سويسرا
٢ -	هونغ كونغ، الصين
٣ -	الولايات المتحدة الأمريكية
٤ -	سنغافورة
٥ -	جزر كايمان*
٦ -	لكسمبرغ
٧ -	لبنان
٨ -	ألمانيا
٩ -	البحرين
١٠ -	الإمارات العربية المتحدة (دبي)
١١ -	ماكاو، الصين
١٢ -	اليابان
١٣ -	بنما
١٤ -	جزر مارشال
١٥ -	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

* إقليم تابع لبريطانيا فيما وراء البحار. وفي حالة تقييم المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج معا ينتقل مكانها إلى قمة القائمة.

(أ) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.financialsecrecyindex.com/.